

١٤١٩

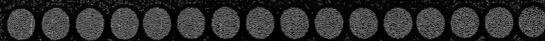


حزب

حركة

الكرامة

وخلق التأسيس



حزب حركة الكرامة

وثائق التأسيس

- البرنامج السياسي
- لائحة النظام الداخلي
- قائمة المؤسسين

المقدمة إلى لجنة شئون الأحزاب بمجلس الشورى

وفقاً لأحكام القانون ٤٠ لعام ١٩٧٧

• بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ •

{ ولقد كرّمنا بنى آدم }

صدق الله العظيم

البرنامج السياسي

لسنا مجرد حزب يضاف، بل حركة تجمع، تصون ولا
تبدد، تعترّ بحضارة الأمة ووحدة النسيج الوطني، وتدرك
تواصل الأجيال والمدارس في ملاحم الكفاح والنهضة،
تنطلق من عروبة مصر، ونستند إلى مطامح الأكثرية
الساحقة من الشعب، ونستلهم أشواق الناس للتوحيد
والمساواة والحرية والتقدم، ولا نتوه في دروب وفروع
تلهي عن الأهداف الكبرى الجامعة، ولا ندخل في سجال
عقيم يفتت تماسك المجتمعات ويذهب بريح الأوطان، ولا
نقف على أطلال الماضي، بل نتطلع لإقحام المستقبل،
ونتقدم بخطى واثقة عارفة، لكسر أطواق التخلف،
والخروج من سجن الهزائم، ونستمسك بنور الأمل نشق
به ظلام اليأس، ونؤمن بحق مصر وأمتها العربية في
النهضة الممكنة بحيوية أجيالها الجديدة على مطالع القرن
الجديد والألفية الجديدة.

لا نحلق في فضاء من خيال، ولا تشدنا قيود الجاذبية الأرضية إلى ركام المذلة والهوان، ونؤمن بالتجديد في غير ما تبديد، نستلهم حكمة التاريخ في إنفتاح على لغات العصر، نصون الثوابت ونتفاعل مع المتغيرات، ونسعى لنهضة عظمى نبتعث بها الأمة من رقاد، نهضة بالإستقلال الشامل وتحرير الإرادة الوطنية وفك القيود الأجنبية المفروضة عليها، نهضة بتحرير الناس وتصفية مؤسسة الفساد وإنتراع الديمقراطية للشعب كله، نهضة بالتوحيد القومى وبناء مجتمع الوحدة العربية بصياغات شعبية مبدعة واعية، نهضة بالتنمية المخططة والاقتصاد الكفء المستقل المتكامل عربياً، نهضة بكفاية الإنتاج وعدالة توزيع الثروة ونشر مظلة الضمان الاجتماعى وفاء بحقوق أوسع فئات الشعب وأعرض طبقاته، نهضة بكسر الاحتكار في مجالات الذرة والفضاء وبقفزة علمية وتكنولوجية هائلة تجتمع لها كافة الطاقات والقدرات والامكانيات، نهضة

بتجديد الذات الحضارية وحمايتها من جمود الانغلاق ومخاطر الذوبان ووصل ما انقطع مع موارثنا الحية والانفتاح الواثق على حقائق العصر وعلومه ومنجزاته وثوراته وحضاراته جميعاً، نهضة بعقد اجتماعى جديد يعيد تنظيم البيت الوطنى ويجدد دساتيره ومواثيقه، نهضة بعقد قومى جديد يعيد تنظيم البيت العربى، نهضة بعقد حضارى جديد تؤكد به مصر دورها القيادى الطبيعى فى وطنها العربى وعالمها الإسلامى والثالثى المتراعى الأطراف، نهضة تؤهل مصر لدور تستطيعه فى تغيير العالم وجعله أكثر إنسانية وتوازناً وعدالة بمد الجسور مع شعوب وحضارات الشرق والجنوب فى مواجهة طغيان غربى عصف واستبد.

ونؤمن أنه لا نهضة بدون التغيير، ونثق بقدرة الأمة حين تستيقظ عقولها وتنطلق طاقاتها وتتراص صفوفها، فالأمة التى حققت ما كان تقدر على صنع ما يكون، أمة

المجد والعزة والكرامة تقدر على صنع الغد الأفضل، ونحن ننتسب لأعظم ما في هذه الأمة ننتسب لقدرتها الفائقة على التحمل والصبر والكيد للظالمين، ننتسب لعبقريتها الفياضة في دماء شهدائها وعرق كادحيها وعقول ووجدان المؤمنين بأقدارها، ننتسب لحقائق الجغرافيا والتاريخ والمقدرة على التفاعل الكفء مع فوران الدنيا من حولنا، ننتسب لقدرة إنسانها الحر على رفض المذلة والهوان والقهر والفساد والعجز، لقد أن لنا أن نرفع الرأس وأن نحطم القيود وأن لنا أن نستمسك بـ «العروة الوثقى» التي تشفع كرامة الناس بكرامة الوطن وكرامة الأمة.

الكرامة، وطنية جامعة

● أول قولنا: أننا نعتز بتراث الأمة، ونؤكد على وحدة الشعب بمسلميه ومسيحيه وإتصال نسيجه الاجتماعى التاريخى، ونؤمن بحق المواطنة الكاملة للجميع، ونعد حركتنا امتداداً نامياً لخط التفاعل الخلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية والإسلام الحضارى فى انفتاح على تيارات العصر وثورات العلم والتكنولوجيا، ونحاز لأغلبية الشعب من الفقراء والقوى العاملة والمنتجة والأجيال الشابة، ونسعى لإعادة بناء مصر على قواعد الاستقلال والديمقراطية والكفاية والعدل، وتأهيلها لقيادة حركة التوحيد العربى والتضامن الإسلامى، وبناء «تحالف المستضعفين» من شعوب وحضارات الشرق والجنوب فى مواجهة طغيان الهيمنة الغربية الأمريكية.

● وأول سعيينا: كتلة تاريخية تضم الأكثرية الساحقة من الشعب، نعبّر عن مصالحها المشروعة فى النهضة والتقدم والعدالة، ونؤكد على هويتها الجامعة المتسقة، فلا تناقض بين الانتماء للوطن أو العروبة أو الدين، وحب المصرى لمصر لا ينفى عنه إيمانه كمسلم أو كمسيحى، والانتماء لمصر لا يجب الانتماء للأمة العربى، والكل شركاء على قدم المساواة فى الحضارة العربية الإسلامية، إنها دوائر انتماء متداخلة ومتكاملة، وهى طبقات مترابطة فى جيولوجيا التكوين التاريخى للأمة، ومحاولات إثارة الاقتتال أو افتعال التصادم بين جوانب الإنتماء

الواحد محكوم عليها بالفشل، فهي محاولات يائسة، لتمييز ما لا يميز، وهي محاولات آثمة لهدم حضارة التوحيد ومنجزاتها عبر التاريخ. ففي ظل حضارة التوحيد نشأت وتطورت قيم المساواة، والمساواة لا تعنى المثلية، المساواة تعنى أن تتساوى الفرص وتتكافأ كأساس مقبول للثواب والعقاب في الدنيا والآخرة.. ونحن مع أغلبية الشعب الحالية بمجتمع الوحدة والمساواة، نحن مع أغلبية الشعب المهاجر إلى المثال المنشود، نحن مع الكثرة الكادحة المنتجة ضد القلة المسيطرة، وتلك هي الكتلة التاريخية التي نعتصم بشعابها ومصالحها وهويتها الجامعة.

● **وأول إيماننا عروبة مصر، والعروبة ليست شعارًا نجتلبه أو نبتدعه، العروبة ليست اختيارًا ولا إضطرارًا، وعروبة مصر هي أم الحقائق في كتاب الجغرافيا والتاريخ، ولا مجال لمنازعة عروبة مصر بالفرعونية ولا بغيرها، فعروبة مصر كامنة في نسيجها واتجاهات حركتها قبل الفتح العربي بالآلاف السنين، موضع مصر أتاح لها أول دولة في التاريخ، وبيتها الفيضية الغامرة جعلتها الأسبق إلى القانون والنظام والحضارة، وإمبراطورية مصر كانت الأولى واستمرت قرابة الألف عام، ولم تكن مصر بالموقع في عزلة عن محيطها الذي يعرف الآن باسم الوطن العربي، وقبل ميلاد دولة وحضارة مصر كان عصر الجليد، ومع ذوبان الجليد نابت المنطقة كلها في هجرات وتفاعلات ثقافية مبكرة، كانت الجنسية قاعدة التداخل والتقارب، وتوالت تجليات الإحتكاك في اللغة ومعارك البقاء، في اللغة المصرية القديمة ظهرت «عشرة آلاف» كلمة**

من اللغة العربية، وكانت مصر في عزها الأول تدق على باب عروبته في إلحاح وثبات، وكانت معاركها الكبرى أشبه بدوريات استطلاع وبحث متصل عن قدر عربي تأخر اكتماله لآلاف السنين، كانت أعظم معارك مصر في الشرق، حدث ذلك مع «مجدو» تحتتمس و«قادش» رمسيس، بعدها وقعت مصر فريسة لأطول مراحل استعمار في التاريخ، وجاء الفتح العربي ليرفع عنها نير احتلال روماني دام ألف عام، كانت مصر الصابرة تقدم قوافل الشهداء، وكانت تلتف حول عقيدة التوحيد في الكنيسة القبطية الصامدة، كانت مصر ملجأ وملأً للسيد المسيح وبشارة القديس مرقس كاتب الإنجيل الثاني، ومع الفتح العربي أصبحت هي - أيضاً - الملجأ والملاذ لعقيدة الإسلام الخاتم، وبعد الفتح - في القرن السابع الميلادي - حدث أعظم تطور قطعي في حياة مصر الثقافية والروحية، ودخلت عناصر من المراحل السابقة في شخصية مصر العربية المكتملة، أصبح الكل عربياً وافدين أو أصليين مسلمين أو مسيحيين، وانعقدت الزعامة لمصر رغم أنها لم تكن داراً لخلافة، وتوالى أعظم معارك مصر دفاعاً عن ديار العرب والإسلام، في معارك «حطين» و«عكا» وبرارى الدلتا هزمت حملات الفرنجة التي تخفت زوراً وراء نصرة الصليب، وهزمت حملات المغول في «عين جالوت»، وانتفضت على عهود العجز والظلام التركي بحركة على بك الكبير لضم الشام وأوسط القرن الثامن عشر، وتأكد الدور القيادي لمصر عربياً بحملات محمد علي لفتح السودان وضم الجزيرة والشام وشمال إفريقيا العربي، وكادت الخلافة تعود للعرب بقيادة مصر لولا أن تدخل التحالف الغربي لمنع

سقوط الأستانة، كانت حركة مصر عربية بحقائق الجغرافيا والتاريخ، كانت كذلك رغم أن حكامها كانوا من غير المصريين أو من غير العرب، كانت مصر تمصرهم وتعربهم بالسنن والطبائع والطموح، ثم فرضت عليها العزلة بالاستعمار الأوربي لعقود طويلة مريرة، وحين تحررت مصر عادت إلى دورها العربي بقيادة جمال عبدالناصر.

● أول مرجعنا: تراث وإنجازات وملامح النهضة الحديثة في

مصر، ونحن لا نطلق من تصورات أيديولوجية بقدر ما نقرأ الحقائق كما جرت، ونستخلص الدروس وقوانين الحركة العامة، وطبيعي أن نهضة مصر أو كيوتهما ظلت هي المقياس الراجع لحال العرب بعامه والقصة ليست وليدة ظروفنا الآن، ولا هي قصر على شواهد الماضي القريب، فقد كان طبيعياً أن تكون مصر أقدر على التجدد الذاتي، فلها مزايا فريدة في الموقع والموضع الجغرافي، ولها العمق التاريخي الثقافي الممتد عشرات القرون، وقد تزايدت كثافة دورها القيادي على مسرح المنطقة بعد تداعى أدوار دمشق وبغداد وتعثُر الأستانة، كانت مصر هي التي هزمت حملات أوربا باسم الصليب التي استمرت أكثر من مئتي عام، وكانت مصر هي التي ردت حملات المغول التي اجتاحت بغداد وانتهت حكم العباسيين، ورغم أنها تحولت إلى جزء من الخلافة العثمانية، فقد حافظت مصر على استقلالها التقليدي المستقر في ظل أدوار الخلافة المتتابعة، ودعم دور مصر أن خلافة الأستانة راحت تترنح تحت ضربات أوربا بنهضتها البازغة، كانت أوربا الاستعمارية قد حققت نجاحاتها الأولى باكتشاف الأمريكتين، ثم تمت لها السيطرة على الشرق

الأقصى بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، ثم نجحت أوروبا في
تقليل أظافر القوة العثمانية، ثم اتجهت أوروبا بميراثها العدوانى لاحتواء
القلب العربى الإسلامى، وكانت حملة نابليون على مصر طليعة الزحف،
ولم تكن الحملة الفرنسية حين جاءت إلى مصر سنة ١٧٩٨، لم تكن هى
التي صنعت اليقظة العربية، وإنما وجدت الأزهر يموج بتيارات جديدة
تتعدى جدرانها إلى الحياة في مصر كلها، كان الشيخ حسن العطار -
أستاذ رفاة الطهطاوى - يقود حركة تجديد في مؤسسة الأزهر
التعليمية، وترافق التجديد مع بواكير نهضة سياسية واقتصادية على
عهد المملوك على بك الكبير منذ أواسط القرن الثامن عشر، ورغم قسوة
وقظاظ حملة نابليون (الذى قتل ٢٠٠ ألف مصرى، بينما لم يكن عدد
سكان مصر وقتها يزيد عن ٢,٥ مليون نسمة)، رغم ذلك ذهبت الحملة
كالزبد الذى يذهب جفاء، وقاد الأزهر حملة مقاومة شعبية أنهت
الاحتلال الفرنسى في ثلاث سنوات فقط، وتلك تجربة بليغة تثبت حيوية
الشعب المصرى وقتها، بعدها بقليل بدأت تجربة النهضة الأولى مع دولة
محمد على، قام الجيش العصرى الحديث، وزيدت رقعة الأرض الزراعية
ونشأت حركة تصنيع ضخمة بمعايير زمانها، وسرعان ما تردد رجوع
الصدى في أقطار عربية أخرى، وتوالت محاولات «بشير الثانى» في لبنان
و«داود باشا» في العراق و«البابى أحمد» في تونس، وسعت تلك التجارب
كلها إلى استقلال العرب عن الدائرة العثمانية الممعة في التخلف، وسعت
حملات محمد على إلى امبراطورية عربية متحدة، ثم جرى العصف
بالتجربة كلها مع توقيع معاهدة لندن ١٨٤٠، وتحولت مصر إلى عزب

وتكايًا واقتطاعات تحت سيطرة غربية تطورت إلى احتلال بريطاني مباشر عام ١٨٨٢، وانسحبت فكرة النهضة من معمل الواقع إلى مقاعد الدرس بعد هزيمة ثورة عرابي، كان التفكير في النهضة يجري دائماً تحت حد السيف الغربي، فقد تعرضت ثقافتنا الذاتية لتجربة صدام طويل دام مع الغرب، وتعرضت ثقافتنا لفقدان التوازن في تجارب تحديثها بين جوانبها المادية والمعنوية، وكانت النتيجة: شيوع الإزدواج بين، الموروث والوافد، ثم كانت محاولات التجاوز أو «التوفيق الفعال» بين ثقافة الذات وحقائق العصر، والتوفيق الذي نقصده ليس وسطاً حسابياً، التوفيق المقصود هو موقف نوعي أرقى يتجاوز نقائص نقيضين هما «الانغلاق على الموروث» و«الانغماس في الوافد» وقد اكتسب التوفيق المقصود «فعاليته» من وثوق ارتباطه بتجارب ومحاولات النهضة في التطبيق والفكر والسياسة، واستمر خط التوفيق الفعال متصلًا من تجربة محمد علي - وإن شأبها تقليد النموذج الغربي - إلى ثورة جمال عبدالناصر، فقد دعا رفاعة الطهطاوي إلى مفهوم الدولة الدستورية مع نبذ الاحتكار الاقتصادي الممنوع شرعاً، ثم جاء الدور الأبرز لمدرسة جمال الدين الافغانى المرتبطة بثورة عرابي، التي أكدت على مفهوم السلطة «المدنية»، وفرقت بوضوح بين شعارى «الجامعة الإسلامية» و«الخصوصية القومية للعرب»، وفي النصف الأول من القرن العشرين اتسعت قاعدة الإزدواج بين الوافد والموروث. في المجتمع والنخب، وظل تيار «التوفيق الفعال» حاضراً بقوة في تجربة الحزب الوطنى وطلائعه المسلحة التى فجرت ثورة ١٩١٩، وربط الحزب بين

الانتماء الوطنى والقومى والدائرة الإسلامية مع اهتمام متزايد بالعدل الاجتماعى، وجاءت حركات الأجيال الجديدة وفى قلبها امتدادات متطورة لخط «التوفيق الفعال» فى بيئة الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تنامى حضور القضية الاجتماعية والقضية القومية، وجاء جمال عبدالناصر تجسيداً حياً ومبدعاً لصيغة «التوفيق الفعال»، ومن موارد التوفيق الفعال تشكلت ملامح النهضة الناصرية: طليعة عسكرية متفاعلة مع التيارات الشعبية خاصة أجيالها الجديدة، عداء حازم للاستعمار، جهاز دولة قوى يشكل عماداً للتنمية المستقلة، سلطة مدنية تستند إلى مصالح الشعب وطموحاته، استقلال سياسى تام، استقلال اقتصادى باشرأكية الكفاية والعدل استند إلى قاعدة اجتماعية من أصحاب المصلحة من التغيير (تحالف قوى الشعب العامل) والتي كان من ثمارها التوسع فى التعليم والبحث العلمى والصحة، وحدة عربية جامعة، ثم تضامن فعال فى الدائرة الإسلامية، والأفريقية وحركة التحرر الوطنى على الساحة العالمية والتي عبرت عنها دول الجهاد الإيجابى وعدم الانحياز.. ولا نريد أن نعدد انجازات الناصرية فى التطبيق، فهى أهم وأغنى تجارب النهضة فى تاريخنا الحديث والمعاصر، وانتصاراتها مع اخفقاتها ملء السمع والبصر، ونحن نبدأ منها بالتاريخ ولا ننتهى إليها بالطبيعة، ندرك نواقصها الجوهرية التى حالت دون استمرارها.

وأدت إلى الانقلاب عليها، ندرك نواقصها: فى ظل تحجيم وضمور الرأى الآخر، وغياب التنظيم الشعبى الكفء، وقرط الاعتماد على جهاز

الدولة بمثاليه، وتضخم دور أجهزة الأمن، وانتهاكات حقوق الإنسان.. ويتضافر هذه العوامل الداخلية مع تربص الاستعمار والصهيونية والرجعية بالمؤامرة والعدوان على المشروع الناصري، كانت النتيجة: إنهاك الثورة بنكستين متتاليتين، في سبتمبر ١٩٦١، وفي يونيو ١٩٦٧.. صحيح: أن إجراءات الاستثناء من طبيعة الثورات، وصحيح: أن ثورة عبدالناصر هي الأقل في أرصدة التجاوز لو قورنت بأى ثورة سبقتها أو لحقتها في التاريخ الإنسانى بإطلاق، وصحيح: أن عبدالناصر تحمل مسئولية الهزيمة وإعادة بناء القوات المسلحة من نقطة ما تحت الصفر، كل ذلك صحيح، وصحيح أيضاً: أن الجيش الذى بناه عبدالناصر هو الذى عبر الهزيمة في ملحمة أكتوبر العظيم، كل ذلك جرى، لكن الثورة لم تستطع البقاء في السلطة بعد غياب عبدالناصر، فالثورة كانت للناس أكثر مما كانت بالناس، وهذه هي «ثغرة الضعف» التى صدعت البنيان الشاهق.

● **وأول بدئنا: أننا لا نقدم بديلاً بالأيدلوجيا، ونسعى إلى بلورة الوطنية الجامعة، وقد أن لنا أن نسد الفرج ونردم الصدوع ونجرى مصالحات تاريخية يريدها الشعب وتزيد من تماسك وفاعلية طلائعه القادرة، وعلينا - أولاً - أن نقص دابر التلاعب بموارثنا الحضارية والروحية، ولعل أخطرها ذلك السجال الخبيث الهدام بين ما يسمى بالعلمانية في مقابل ما يسمى بالدولة الدينية، فالعلمانية التى تفصل الدين عن الدولة - أو عن الحياة - لا موقع لها من الإعراب في سياقنا الحضارى، ومفهوم الدولة الدينية - بالمقابل - افتتات على إسلام الدين**

والدنيا، وانتهاك للشرعية وجهل بالتاريخ، العلمانية فكرة تاريخاً جزء لا يتجزأ من السياق الغربي، فقد تجاوزت هناك سلطتان إحداهما دينية والأخرى زمنية، طغت سلطة الكنيسة في العصور الوسطى فكانت الدولة الدينية، وطغت سلطة الزمن في عصر النهضة فكانت الدولة العلمانية، إنها معركة حدثت هناك، وما من معنى لنقلها هنا، إلا إذا كان المجتريون للعلمانية، يريدون خلعنا من تاريخنا وحاضرنا ووضعنا في الغرب الحديث والمعاصر، أو كان المعارضون لها باسم الدين يريدون خلعنا من تاريخنا وحاضرنا ووضعنا في أوروبا العصور الوسطى، فليس في الإسلام رجال دين ذوي سلطة بل علماء ومتقنون، ولا وساطة بين العبد والرب، وليس في الإسلام سلطة دينية، سلطة الإسلام مدنية خالصة تحكم بالعقل ومرجعيتها الشرع، والموقف الصحيح هو التمييز - لا الفصل - بين، معنى الدين ومعنى الدولة، ولا معنى للدولة الدينية أو العلمانية في مجتمع يدين غالبه بالإسلام ويعتبره الكل ثقافتهم وحضارتهم المشتركة، وشرائع الأديان مع العلم والتقدم والعقلانية والمساواة والديمقراطية، والعقل هو وكيل الله عند الإنسان، وقد وازنت حضارتنا بين الدنيا، والآخرة، وجعلت صلاح الدنيا وعمارتها شرطاً لصلاح الدين والدنيا، ووازنّت حضارتنا بين العقل والنقل مع إعطاء الأولوية للعقل، ووازنّت حضارتنا بين الدينية والدينية التي اختص بها العقل الإنسانى يتعبد فيها خلقاً وتطويراً متسقاً مع المصلحة والشرع، وشمول الدين، لا يلغى العقل البشرى واجتهاداته الحرة الطليقة من كل قيد، وأغلب شمول الدين توجيهى عام تختلف صياغاته البشرية

باختلاف الزمان والمكان والمصالح والاختيارات، ولا يجب أن يختلط معنى الشريعة مع معنى الفقه، فالشريعة وضع إلهي، والفقه مدارس واجتهادات عقلية غير ملزمة دينياً، وقد توقف التطور الفقهي منذ أغلق باب الاجتهاد قبل عشرة قرون وتزيد، ولا يجب أن تتحول نداءات تطبيق الشريعة إلى مزايدات ومناقصات في أسواق السياسة، فأغلب النخب وأغلب الجمهور مع التطبيق الصحيح وتنقية القوانين القائمة مما يخالف قواعد الشريعة، وحدود الشريعة لا تؤتى ثمارها المرجوة لو طبقت في عزلة عن التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل، إنها بذلك تفقد شروط تطبيقها من الأصل، ولا يجوز أن تتخذ الشريعة وسيلة أو تكتة لمصادرة حقوق المواطنة الكاملة لغير المسلمين، ولا معنى ولا مكان لفرض جزية أو عقد ذمة كانت لها ظروف زالت من زمن، فلكل حكم علة دار معها حيث توجد وحيث تنتفى ينتفى، وإمبراطوريات الأديان كانت لها ظروفها في العصور الوسطى، ويختلف الأمر مع الدول الحديثة التي ينتمى لها الكل ويدافعون عنها بالمبدأ القومي الجامع، والأصل في الشرع: لهم مالنا وعليهم ما علينا، والمساواة هي دستور حياتنا التي نصنعها جميعاً وندافع عنها بالجهد والتضحيات، وأي تمييز بين مواطن وآخر باختلاف الدين مرفوض شرعاً ووضعاً، فنحن شعب واحد ومن عنصر واحد ومن قومية واحدة جامعة للعرب بإطلاق، ومواقف الكنيسة الوطنية الباهرة عنوان ساطع على أصالة الانتماء العربي للكل، نقول ذلك حتى لا تكون وحدة شعبنا الوطنية والقومية والحضارية محلاً لجidal أو نزال، فالاجدى أن تنصرف جهودنا جميعاً

لإنهاض الوطن والأمة، ونقطة البدء: تحالف وطني جامع، نقطة البدء: إعادة صياغة العلاقة بين مدارس الفكر والعمل السياسي في حياتنا، والنداء مفتوح للكل، وللأجيال الوسيطة والشابة بالذات، مفتوح لنا ولغيرنا في المدرسة القومية، ومفتوح لأبناء المدرسة الليبرالية، ومفتوح لأبناء المدرسة الإسلامية، ومفتوح لأبناء المدرسة اليسارية، وقد أعطت كل مدرسة لأمته قدر ما استطاعت في الظروف التاريخية التي نشطت وتطورت فيها، وكان لكل منها سلبياته ونقائصه التي صنعتها نفس الظروف، وقد أن الأوان لإعادة صياغة العلاقة بين المدارس الأربعة في ضوء الخبرة والتاريخ، وهي مهمة ملحة في ظل واقع الهزيمة الذي يريد أعداء الأمة أن يفرضوه عليها، ولا تستطيع مدرسة بمفردها أن تحمل عبء التحديات الجسام التي تواجهها الأمة. والعلاقة الجديدة تنطلق من أن الحقيقة الكاملة لا يحتكرها أحد، وترتكز على اعتراف الكل بالكل، وتستوجب نقداً ذاتياً أميناً شجاعاً يمارسه كل طرف ويعلنه على الملأ، وتلك ليست محض ضرورة أخلاقية أو نزعة ديمقراطية أصيلة، إنها أيضاً ضرورة للإنتعاش على المستقبل والوفاء بشروطه، وضرورة لاكتساب وتعميق المصادقية لدى الجماهير، وهنا لانعنى على أى نحو إلغاء الحدود بين القوى والمدارس، ولا نعنى وضع الرؤوس في الرمال أو التعامى عن خلافات طبيعية وموضوعية، فليس ذلك مما نقصده، المقصود: إدراك المشترك وفتح البصر والبصيرة على مساحات الاتفاق الممكنة في بناء المستقبل عبر تخليص الوطن من التغريب والصهيونية والفقر والفساد والاستبداد. المقصود: صياغة مفهوم الدنجنه

ليتجاوز ويتجاوز مع مفهوم الانا والآخر، ومن تفاعلها تجنى الأمة أفضل ما يستطيع الكل أن يقدموه لها في أزمتها الراهنة، والمصالحة التاريخية المطلوبة بين المدارس الأربعة - وغيرها - شرط تأسيس لحركة وطنية شعبية فاعلة، المصالحة المطلوبة شرط جوهرى لتنظيم الجماهير الحرة ونيل حقوقها الطبيعية والدستورية.

والحركة الشعبية المطلوبة ليست محض ائتلاف بين مدارس الفكر والسياسة، ولا مجرد حاصل جمع لأحزاب عاجزة ومقيدة.. فرقم التغيير الصعب لا ينتج إلا من حاصل جمع أرقام الأحاد مضروباً في رقم الملايين من الجماهير. وهذا هو الدرس الواجب تعلمه من التاريخ في وقائعه المتعددة على مر مراحل عديدة في التاريخ المصرى، بدءاً من الحركة الشعبية في مقاومة الغزو الفرنسى والإنجليزى، وفي ثورة ١٩١٩، وحركة الطلبة و العمال قبل ثورة يوليو، والكفاح المسلح في القتال، وغضبة ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧ رفضاً للهزيمة وانتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ احتجاجاً على الأسعار. لقد كانت جميعها تعبيراً عن تحرك جماهيرى واسع ثابت فيه الطلائع وسط الجماهير.

★★★

الكرامة: مشروع النهضة

ولا نهضة لمصر بدون دررها القيادى فى التوحيد العربى، كانت تلك حقيقة التاريخ وأعظم دروسه، وتلك أيضاً هى أقدار الجغرافيا والثقافة الجامعة، ولو لم توجد القومية العربية، فرضاً، لخلقتها الوطنية المصرية خلقاً.

نهضة مصر - إذن - هى النهضة العربية بإجمال، ولا نستطيع أن نتحدث عن نهضة دون توفر شروطها، فالنهضة مقابل التخلف وبقاء الحال على ما هو عليه، وقمة التخلف هى هدر الإمكانية، قمة التخلف هى إتساع المسافة بين الممكنات والحادثات، قمة التخلف: تنمية مشوهة تخدم الخارج ولا تعم آثارها المجتمع ككل وتؤكد التبعية، وهو ما يحدث لنا - مع أمم من غيرنا - فى عالم يمور بسباق الأمم على مدارج التقدم والنهضة.

ولانريد أن نعلق عجزنا على أقرب شماعه، فالعالم يتغير بالفعل، والدنيا هائجة مائجة لم تستقر بعد على مشهد ختام. العالم يتحول إلى قرية صغيرة بالتطور الطفرى فى وسائل الاتصال وتدفق المال والاستثمارات وتحرير تجارة السلع والخدمات، وقبضة الكبار تكاد تخنق البشرية، الدول الصناعية السبع الكبرى تملك ٧٤٪ من الناتج العالمى كله، واقتصاد العالم تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات، و ٢٠٪ من سكان العالم يملكون ٨٥٪ من ثروة الكون، وال ٢٠٪ الأشد

فقراً لا يملكون سوى ١,٥٪. وديون العالم الثالث تزيد عن ١٤٠٠ مليار دولار، ووصفات «التكيف الهيكلي» - لصاحبها صندوق النقد والبنك الدوليين - أقرب طرق الإفقار السريع، مليار نسمة في العالم تحت خط الفقر المطلق ونصف البشرية كلها تحت خط الفقر النسبي، ومع التطور الهائل في ثورات العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات (تنفق أمريكا سنوياً ٢٠٠ مليار دولار على التطوير التكنولوجي والبحث العلمي) ومع التطور أصبح حجم الوحدات الصناعية يميل للصغر مع توحش حجم الاحتكارات المسيطرة، وتسيطر أمريكا وحدها على ٦٥٪ من المادة الإعلامية في العالم، وهذه هي أحد الأدوات الرئيسية في «عولمة» الدنيا أو «أمركتها» في الحقيقة، والأدوات الأخرى موجودة ويضاف إليها، فأمريكا تسيطر على حلف الأطلسي الذي يتوسع شرقاً ويزحف جنوباً، وتسيطر على مجلس الأمن الدولي بعد إنهاء المعسكر السوفيتي، ولها النصيب الأوفر في صنع قرارات صندوق النقد والبنك الدوليين، وأضيفت لها - من أول يناير ١٩٩٥ - منظمة التجارة العالمية، بسلطاتها الواسعة في الضبط والقضاء وتنفيذ اتفاقات الجات لتحرير تجارة السلع والخدمات والأموال، وهكذا توفرت لأمريكا قوة قهر غير مسبوقة في فرض ديكتاتورية السلاح والثقافة والسوق، ديكتاتورية مركبة بسلطة الإعلام وتفوق الاحتكارات والتكنولوجيا واستئثار بغالب القوة العسكرية والنووية، وفي المقابل: دنيا واسعة تتقارب بينها المسافات، وتحتدم فيها التناقضات وأمم تبحث لنفسها عن مواطن قدم في الزحام، نعم، توفرت لأمريكا والغرب - عموماً - كل هذه السلطات

الكونية، ولكن لم يمنع ذلك من نهضة الآخرين متى توفرت شروطها، والصين أحدث مثال، فهي تحقق أعلى معدل نمو اقتصادي في العالم كله وصل لأكثر من ١٢٪ في عشرين سنة متصلة، وتقدم صياغة مختلفة، الدولة أكبر شريك اقتصادي بالقطاع العام في السوق، وفي الصين تؤكد دور الثقافات الذاتية في بناء الاقتصاد، فالجماعية موجودة مع المبادرة، والاعتماد على الذات موجود مع انفتاح مقصود ومخطط له، ونمور شرق آسيا مثل آخر مشهور، وأزماتها المالية لن تجذبها للخلف، فقد تجاوزت حد النهضة الصناعية والتكنولوجية بطريقة لا رجعة فيها، والمشارك الأعظم في هذه التجارب وغيرها دور الدولة في النهضة، وهو ما نجده أيضاً في الهند وباكستان، الهند متوسطة القدرة الاقتصادية كسرت احتكار التكنولوجيا الذرية والصاروخية والالكترونية والفضائية، وباكستان الأفقر كسرت احتكار التكنولوجيا الذرية والصاروخية، وإيران في الطريق، والتطور قد يبدأ في مجالات السلاح وسرعان ما يتمدد بالطبيعة – والعدوى – إلى كل المجالات، وهذه فقط مجرد أمثلة، المقصود: أن لا أحد ينهض بلأذن، ولا أحد ينهض بخضوع لقروض القوة السائدة، ولا أحد ينهض حسب كراسة الشروط والمواصفات، فلكل أمة طريقها، الخاص للنهضة مهما تواصلت المشتركات، ولكل أمة طريقها في القفز على سطح الدنيا بدلاً من الغرق في قيعانها وأقبيتها المظلمة.

ونحسب أن الأمة العربية تريد النهضة وتستطيعها، المهم أن يتغير حالها وتضع لنفسها علامات الطريق، وأول الطريق: أن لا تبقى على ما

نحن عليه، فالعرب - في الغالب الأعم - سقطوا أسرى لوصفات التخلف النافية لدور الدولة الإيجابي، ودور المواطن الإيجابي، والدولة هنا عنوان للإرادة المستقلة، وفي غياب الرغبة في الاستقلال توالى الكوارث، والمواطن تعرض لسلب حريته وحقوقه على كافة المستويات ومن هنا جاء الإحساس بعدم الولاء والاهتمام بالمشاركة في إصلاح أحوال الأمة، فالعرب في أغنى مناطق العالم بمواردها الطبيعية ومزاياها الجغرافية وموارثها الثقافية، وفرصة التكامل قائمة بين أقطار البشر والماء وأقطار البترول والمال، ومع ذلك ظل الحال يتدهور إلى الأسوأ، فجوة الغذاء تتسع، والعرب يدفعون ٢٠ مليار دولار سنوياً فاتورة لاستيراد القمح وحده، و١٢٠ مليون عربي تحت خط الفقر، والأمية الأبجدية متفشية ومتوسط النمو في دخول الأفراد في انخفاض متصل، في الستينيات كان المعدل ٦٪ وفي التسعينيات تدهور عموماً إلى ٢,٥٪، وتفاوتت الثروات مرعب، وديون العرب وصلت إلى ٢٢٠ مليار دولار، وفوائض العرب الناتجة في الغرب أكثر من ٧٥٠ مليار دولار، ومعدل النمو الاقتصادي في المتوسط أقل من ٣٪ سنوياً، والاستثمارات المشتركة متدنية، ونسبة التجارة البينية أقل من ١٠٪، والإنفاق على البحث والتطوير لا يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار سنوياً (أقل من ١٤٪ من الناتج القومي الإجمالي)، و٧٠٪ من العرب تحت خط الفقر المائى، وفجوة الأمن تتسع رغم إنفاق مهول على شراء السلاح، والمشهد في عمومه يثير الأسى باختلالاته وتناقضاته، وكأن نهضة الدنيا قد تقطعت بها السبل والآنقاس عند حدود الوطن العربي، فالقرار الاقتصادي لا نصنعه، والقرار السياسي

والأمنى محجوز للغير، والحصار الأمريكى يختص العرب في غالب الأمور، وطاقة الأمة على التوحيد والنهوض تضع في سراديب الاستبداد والتخلف والنتيجة: تفرق العرب وظلت الأرض محتلة، والحقوق مهدورة، والإرادة ضائعة، والرعب النووي حكر (لإسرائيل) وحدها في المنطقة وعندها صواريخ بعيدة المدى قادرة على الوصول لأبعد مدينة عربية، ودعاويها وخططها الشرق أوسطية تستلب الوجود العربى من ذاته بعدما أصبحت ظواهر الانعزال القطرى تنمو على حساب الوحدة إلى جانب مخاطر اهتزاز الوحدة الوطنية في عدد من الأقطار العربية. وليس أسوأ مما نحن فيه إلا ما سنكون عليه لو ظلت الحال نفسها، وهو ما يجب أن يحفزنا لتحدى الهزيمة.

ومشروع نهضتنا المقبلة لا يبدأ من فراغ، ولا يدور في الفراغ، فهو ثمرة التسليم بوجودنا القومى وهويتنا الحضارية وأشواقنا في الحاق بالعصر، وهو خلاصة تجارب النهضة السابقة بمكاسبها وعثراتها، ولا يعصب عينيه فلا يرى متغيرات الدنيا الفوارة من حولنا، ولا يصد نفسه بالعقد عن تجارب الآخرين، ولا يقع بالإغراء والغواية في مصائد الآخرين، ويقوم - فيما نتصور - على سبعة قواعد رئيسية حاكمة ومتداخلة ومتشابكة:

● فلا نهضة لنا - أولاً - بدون إطراد السعى إلى «الاستقلال

الشامل» وامتلاك أسلحة الردع لتحقيق توازن القوى في الشرق الأوسط، والاستقلال غير الإنعزال. فالعزلة لم تعد ممكنة، ولا هى هدف مرغوب، كان الاستقلال مطلوباً للتحرر من سيطرة قروناً بغير

السلاح، وكان مطلوباً للتحرر من سيطرة على الموارد والثروات والقرارات، وكان الاستقلال مطلوباً للتحرر من عدوان على الهوية الذاتية قومياً وحضارياً، كان الاستقلال مطلوباً بجوانبه السياسية والاقتصادية والحضارية، وهو اليوم أكثر إلحاحاً بتطور الظروف، عدم التكافؤ في قوة السلاح يديم سيطرة عسكرية حاضرة بغلظة في بلادنا، وعدم التكافؤ في قوة الإعلام يسحق الذوات الثقافية على نحو غير مسبوق في ضراوته وجبروته، وعدم التكافؤ في قوة الإنتاج والتطوير - مع تداعى معانى الشرعية الدولية - يجعل ثرواتنا وأحلامنا في التقدم عجيبة طيعة في يد الكبار المسيطرين، والاستقلال الشامل رد على هذا كله، إنه يعنى - أولاً - تحرير الأوطان من غصب الغير، ويعنى - ثانياً - تحرير الاقتصاد من سطوة الغير، ويعنى - ثالثاً - تحرير الثقافة من الاستلاب والذوبان والإنغلاق في الوقت نفسه، والاستقلال يعنى التعامل الندى مع عالم اليوم عبر الإكتساب الواعى لعناصر القوة ومزاياها ونحن أقوياء بالأسباب ضعفاء بالنتائج، نملك كل مصادر القوة وتضيق منا في آن، ننفق أكثر من غيرنا على شراء السلاح ونطلب حماية الغير، وتلك نتيجة منطقية للأسف، فالذى يشتري السلاح ليس كالذى ينتجه، ويملك العرب فرصة تصنيع السلاح لو تكاملت مواردهم المالية وخبراتهم البشرية الوافرة، والفرق: قرار بإستقلال السلاح، ويملك العرب فرصة الإحتشاد على هدف يجمعهم ويعزز استقلالهم، فوجود الكيان الصهيونى خطر يهدد الجميع، والسعى لتحرير فلسطين هدف لا يتم بدون جهد جماعى عربى متصل لعقود طويلة مقبلة،

تحرير فلسطين يحرر الأمة من قيودها ويطلق طاقاتها الحبيسة إلى أبعد الأمام، وذلك في ضوء التأكيد على حقيقة أن الصراع العربي / الصهيوني هو صراع وجود لا حدود، ولن تحسمه إلا القوة بمعناها الشامل: حضاريًا واقتصاديًا وعسكريًا، وأن تحقيق الانتصار فيه ليس رهناً بجيل أو مرحلة أو معركة، ولا يحق لأي جيل أن يتنازل عن الحقوق التاريخية الثابتة للأجيال العربية السابقة والحالية واللاحقة في فلسطين. ولذلك فإن كافة الاتفاقات والمعاهدات التي وقعتها الأطراف العربية مع (إسرائيل)، غير ملزمة إلا لمن قام بتوقيعها، ومن حق الجيل العربي الحالي والأجيال اللاحقة له أن ترفضها ولا تعترف بها.

● **ولا نهضة لنا - ثانياً - بدون الوحدة العربية، فلم تعد الأمة العربية في حاجة لأن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها، ووحدة الأمة ليست مجرد إستعادة لأوضاع كانت عليها، ولا هي مجرد رفض مشروع لتجزئة فرضت علينا قسراً مع عهود الغزو الاستعماري، إنها حركة تغيير ونهوض سياسي واجتماعي وحضاري شامل، وهي ثورة تبلغ هدفها بخلق قوة شعبية موحدة في الوطن العربي، والوحدة القومية ليست مودة، فات أو انها، فبواعثها راسخة بحقائق الجغرافيا والتاريخ ثم أننا نعيش في عصر يقظة متصلة للقوميات، قبل الايدولوجيات وفوق ركامها، الدليل: ما حدث من تفكك الاتحاد السوفيتي آخر امبراطوريات الايدولوجيا، وما حدث في ألمانيا التي توحدت، وما يحدث في الصين التي تسترد وحدتها القومية كاملة، وما يحدث في الدنيا كلها من صحوة للقوميات والثقافات القومية، إن الوحدة العربية هدف يستوجب إقامة**

دولة عربية على كامل تراب الوطن العربي كما هو محدد جغرافياً وتاريخياً، ومع إدراكنا بوجود تفاوتات مجتمعية في ما بين البلدان العربية وفي كل منها، ووعينا بضرورة تكامل هذه التفاوتات في إقامة الدولة المنشودة، نرى هذه الدولة مجسدة للتعدد والتنوع العربيين، دولة تكون السيادة فيها للشعب العربي، وتكون السلطة فيها لمن يختاره الشعب العربي، وتكون علاقات الناس فيها متيقة مع اشتراكهم في ملكية الأرض التي هي وطنهم، وتكون علاقتها بالدول الأخرى محكومة دائماً بما يحقق مصلحة الشعب العربي.

ونحن نطلب هدف وحدتنا القومية ونسعى إليه بأساليب تتكافأ شرفاً مع الغايات، ومن ثوابتنا على الطريق: التأكيد على دور مصر وقدرها كقوة نواة الوحدة المقبلة (٧٠ مليون عربي في مصر من إجمال ٢٨٠ مليوناً عند خط بداية القرن ٢١)، أيضاً: التأكيد على تدرج الأشكال والصياغات الدستورية للوحدة، والتأكيد على بعث الحركة القومية والاتحاد الطوعي للمنظمات الشعبية الساعية للوحدة، وخلق مجتمع الوحدة العربية من أسفل وبنائه قاعدياً بدمج أنشطة وقطاعات اقتصادية واجتماعية نوعية وأهلية وإطارات للتعبير القومي الموحد، ونحن لا نتغافل عن حقيقة وجود الدولة أو الدول القطرية، لكن الدولة القطرية - صغيرة أو كبيرة - أصبحت عبئاً على نفسها، ولم تعد قادرة على مواصلة الشوط ولا تجديد مصادر شرعيتها المصنوعة، في عالم يتجه إلى صناعة التكتلات والتجمعات الاقتصادية ولا يعترف إلا بالكيانات الكبرى، والوحدة العربية تجمع طبيعي كبير لا مستقبل لنا

بدونه، وكل خطوة في اتجاهه تزيد من قدرتنا على تقليص ظواهر عدم التكافؤ في علاقاتنا بالكبار.

● **ولا نهضة لنا - ثالثاً - بدون الكفاية والعدل،** توسيع قاعدة الثروة ثم نصيب عادل من الثروة لكل بحسب عمله وجهده، الكفاية في الإنتاج هي شرط النمو الاقتصادي، والعدالة في التوزيع هي تحول النمو إلى تنمية تستنهض طاقات المجتمع بأكمله، والتنمية التي تحقق الكفاية والعدالة تستحق وصف التنمية المستقلة، فاستقلال التنمية ليس في مجرد إعلان التمرد على قواعد عدم التكافؤ في نظام دولي يصوغه الكبار ضماناً لمصالحهم وتعظيماً لإحتكاراتهم وأرباحهم المنهوبة، استقلال التنمية يعني التحرر من السيطرة الاقتصادية والاجتماعية، استقلال التنمية يعني السيطرة الوطنية على القرارات وحرية اختيار الأهداف وحرية استخدام الوسائل، وقد زادت ظواهر عدم التكافؤ في النظام الدولي مع قيود اتفاقات الجات ووجود منظمة التجارة العالمية المضافة لشروط ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، والهدف: تحطيم ما تبقى من حصانة الأسواق القومية، وتحويل الدولة إلى حارس مطيع لإحتكارات الكبار، وما يعني أن نور الدولة القيادي - بالمقابل - في تحقيق التنمية المستقلة أصبح مطلوباً أكثر، وتتأكد قدرة الدولة على التدخل الفعال بقدر كفاءتها وتمثيلها الحر لأغلبية الشعب، دور الدولة مطلوب في قيادة الاقتصاد بكافة قطاعاته العامة والخاصة والتعاونية، ووسائلها: التخطيط العلمي، والمزج بين آليات التخطيط وآليات السوق، وتوجيه الاستثمارات والحوافز والروافع الاقتصادية لبناء قاعدة علمية

تكنولوجية متقدمة وتقود إلى وضع تنافسي أعلى للدولة، ولا قيد على تطور أشكال الملكية جميعها مادامت تحقق وظائفها الإنتاجية والاجتماعية بكفاءة، والملكية في عقيدتنا الحضارية وظيفية اجتماعية، الملاك مستخلفون لا أصلاء، وليس لهم حق التصرف المطلق، والملكية الخاصة مشروعة دون احتكار ولا تقديس، والاستثمارات الأجنبية مرغوبة في حدود الأهداف والخطط الوطنية، ولا يمكن للتنمية أن تدوم وتطرّد بدون تنمية البشر والتشغيل الكامل للطاقات وخلق الكوادر القادرة وإعلاء مبدأ تكافؤ الفرص في حقوق العمل والطلم والصحة والسكن والضمان الاجتماعي، وتوسيع قاعدة الإنتاج واستنفار الطاقات الأهلية وعدالة توزيع الثروة وتذويب الفوارق بين الطبقات والقضاء على ظاهرة البطالة وتعظيم عوائد العمل في مقابل وظائف الملكية، وطبيعي أن إطاراد التنمية يتطلب نوعاً من الاعتماد الجماعي العربي على الذات إشباع الاحتياجات الأساسية.

● ولا نهضة لنا - رابعاً - بدون العلم والتكنولوجيا، فقد اتسعت هوة التخلف التكنولوجي في بلادنا، والتطوير في التكنولوجيا والبحث العلمي لم يعد مجرد عنصر مساعد في دفع التنمية، فقد انقلبت الأحوال تماماً في الخمسين سنة الأخيرة مع ثورات الإلكترونيات والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية وعلوم المواد والفضاء والطاقة النووية والليزر، والزيادة في القيمة المضافة لاقتصاد أمريكا - مثلاً - تعود في ٨٧,٥٪ منها إلى تطور التكنولوجيا في مقابل ١٢,٥٪ فقط لنصيب الاستخدام الرأسمالي والعمالة، وهو انقلاب على نمط اقتصاد وتصنيع قديم يعتمد

على ثلاثية رأس المال والعمالة والمواد الخام، وأزمتنا الأمنية والاقتصادية الراهنة تعود في غالبيتها إلى تخلفنا العلمي والتكنولوجي، فالنمط الغالب على علاقتنا بالتكنولوجيا هو الاستعارة أو تسليم المفتاح، ولا يمكن القفز على فجوة التخلف التكنولوجي بدون تخطيط مركزي للدولة، ووضع استراتيجية البحث العلمي وتمويلها وربطها بمؤسسات الإنتاج (العامة والخاصة)، أيضاً لا يمكن تحقيق نهضة بدون اختيارات تكنولوجية ملائمة في مجالات تخدم طفرة الإنتاج الزراعي والصناعي والموارد المائية وتوطين تقنية المعلومات وصنع شرائح السيليكون وكسر احتكار تكنولوجيا الذرة والفضاء، والخطوة الأولى تعبئة الموارد المالية والعلمية وكلها متوافرة وممكنة التكامل في إطار عربي شامل، وحفز الإنفاق على التعليم والتطوير والبحث العلمي وتطوير نموذج تنمية يزاوج بين التشغيل الكامل والطفرة التكنولوجية معاً.

● **ولا نهضة لنا - خامساً - بدون الديمقراطية كلها للشعب،** فالديمقراطية صمام أمان ضد انتكاسات النهضة الدورية، والديمقراطية مدرسة الشعوب، والديمقراطية تقدم الاختيارات والبدائل كلها للناس وتطور قدرتهم على المعرفة وإدراك الحقائق، ولا ديمقراطية حقيقية بدون ضمان الحقوق المطلقة في التعدد السياسي والفكرى والنقابي والأهل، ولا ديمقراطية حقيقية بدون ضمان تداول السلطة بكافة مستوياتها عبر صناديق الانتخاب المباشر الحر والنزيه، ولا ديمقراطية حقيقية بدون فصل وتوازن قوى السلطات التنفيذية

والقضائية والتشريعية، ولا ديمقراطية حقيقية بدون تأكيد حقوق الإنسان وحرياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية كافة، ولا ديمقراطية حقيقية تفصل السياسة عن المجتمع، فحرية تذكرة الانتخابات مرتبطة بحرية رغيف العيش، وحرية الكلمة والتعبير هي أم الحريات، ولا حرية للكلمة بدون تحرير وسائل الإعلام كافة من وصاية السلطات، وضمان حرية تدفق المعلومات التي تمكن المواطن من إبداء الرأي والمشاركة في صناعة القرار وحرريات الحركة الجماهيرية أكبر ضمان ضد انتكاسات الديمقراطية، وتزدهر الديمقراطية كلما كانت حركة الجماهير في الشارع أقوى تأثيراً وأعلى صوتاً من منابرها التمثيلية في البرلمان المنتخب.

● **ولا نهضة لنا - سادساً - بدون تجديد الذات الحضارية،** فالحضارة هي أسلوب حياة ومعنى شامل يتضمن تقاليد النظر للكون والوجود والحياة والإنسان والأفكار والقيم وعلاقات الإنتاج وطرائق التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولكل حضارة أو ثقافة خصوصية لا تفهم بمعزل عن تكونها التاريخي، وحضارتنا العربية الإسلامية هي ملك ومن صنع أبناء أمتنا جميعاً مسلمين ومسيحيين، وقد تعرضت حضارتنا لصنوف من المحو والتشويه مع عهود السيطرة الاستعمارية، وما حدث لحضارتنا وقتها يسير لو قورن بالتحديات الماثلة الآن، فالشركات متعددة الجنسيات تقوم بتدويل رأسمالية الغرب، والتطور الهائل في وسائل الاتصال - مع نفوذ القطبية الأمريكية - يهدد بتدويل ثقافة الغرب، والهدف: تنميط الكل بدعوى الحضارة

العالمية الواحدة، ونحن لا ندعو لانغلاق أو قطيعة حضارية، نحن ندعو لتفاعل وحوار متكافئ من مواقع الاستقلال، والاستقلال يبدأ بالمواجهة الفاعلة لتعميم وتسييد نموذج الحضارة الغربية كنموذج للحضارة الإنسانية الشاملة فقد كانت هناك دائماً حضارات تسود، وحضارات تنتهى إلى حين، لكن دورات الصراع والتفاعل الحضارى كانت تسمح دائماً للحضارات الأصلية بالازدهار مجدداً، وحضارة الغرب تسود الآن، بينما حضارتنا في وضع المنتهى لا الميت، وليس المطلوب أن نغلق الأبواب والنوافذ في وجه حضارة الغرب، بل أن ننتقى من إنجازاتها الضخمة ونهضمها ونتمثلها في إطارنا القيمي الثقافى الحاكم، فتجديد الذات هو الأساس، ووصل ما انقطع مع موارثنا الحضارية مطلوب، وهو لا يتعارض مع الإنفتاح على حضارة الغرب وعلومه الطبيعية والاساسية وإنجازاته التكنولوجية بالذات.

● ولا نهضة لنا - سابقاً - بدون باندونج جديدة، كانت باندونج في الخمسينيات عنواناً لحركة عدم الانحياز، ولم يكن عدم الانحياز موقفاً سلبياً في عالم الاستقطاب الثنائى وقتها، ولم يكن تردداً متذبذباً بين اختيارين كلاهما من بنات أفكار التاريخ الغربى القاهر، كانت حركة عدم الانحياز صوتاً داوياً وتكتيلاً مؤثراً وتجسيدا لحق شعوب الشرق والجنوب في حرية الاختيار والقرارات، وتعرضت الحركة لموجات من المد والجزر ومحاولات الاستقطاب من هنا أو من هناك، ثم توالى وقائع الدراما العاصفة عند القمة، وزال الاستقطاب الثنائى بتفكك الاتحاد السوفيتى، وحلت القطبية الأمريكية وحدها حتى إشعار آخر، وتدهورت

أدوار حركة عدم الانحياز بأثر من تغير البيئة الدولية وبأثر من زوال قاداتها التاريخيين وتراجع حركة الثورة في العالم الثالث، عبر تدفق موجات العولمة الاقتصادية والتي تمثلت في وحدة الأسواق المالية والائتمانية في العالم . والدور البارز الذي أصبحت تلعبه الشركات المتعدية الجنسيات ، بالإضافة إلى تصاعد قوة المؤسسات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وكما ظهرت تجليات العولمة السياسية بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة في حق التدخل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والطف الأطلسي في الصومال ويوغوسلافيا وفرض الحصار على ليبيا والعراق والسودان . ولعل ذلك كان من أخطر تجليات العولمة على المنحى الثقافي فيما يفرض من محاولات صياغة ثقافة كونية تتضمن قيماً ومعاييراً لكي تحكم حركة الشعوب . والمطلوب الآن: الحفاظ على جوهر عدم الانحياز مع إبداع صيغ جديدة ملائمة لما جرى من تغيرات، ونتائج مترتبة على تحول العالم من القطبية الثنائية ونظامها إلى ثنائية الإطارات ومفاعيلها: مجموعة السبع الكبار بما تحتكره من ٧٤٪ من الناتج العالمي، والباقي يتبقى له الباقي (٢٦٪)، مجموعة السبع الكبار وإطارها الشمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حيث امتلاك القوة وكافة المؤسسات المعبرة عنها، والباقي في الإطار الجنوبي لا يمتلك إلا الوقوف في طابور أمام الأبواب يلتمس الأمن والأمان. رغم ذلك، فإمكانات الحركة على المسرح واسعة، فزوال الإحتكام لخيارين جعل الأمم تعود إلى ذواتها تطلب المدد والعون،

والنتيجة: عالم جديد سوف يكتسب حريته، وتعدد متزايد في اختيارات النهضة مع وجود عناصر مشتركة بطبيعة الأشياء، فكتافة السيطرة الغربية مع عدم التكافؤ وسيادة الظلم كلها تستنفر إمكانات المقاومة، ولدى العرب - بالذات - إمكانات حركة دولية غير مسبوقة، فلهم مخزون الانتماء إلى عالم إسلامي (خمس البشرية) وشعوب نامية تتعاضد مفرداتها السياسية ومواردها البشرية والطبيعية، وهم يستطيعون لو أرادوا تحويل ذلك إلى صيغ فعالة حضارياً واقتصادياً في تحالف شامل للمستضعفين يضم حضارات هذه الشعوب، وهذه نقطة البدء نحو باندونج الجديدة.

★★★

الكرامة: انقاذ مصر

ونهضة العرب تبدأ بنهضة مصر، وما أبعد المسافة بين مصر الآن ومصر التي ينبغي أن تكون، ما أبعد المسافة بين ما حل بمصر وما تقدر عليه وإرداها وإمكاناتها وعمقها العربي والإسلامي.

ونحن - مع غيرنا - نتقدم لإنقاذ مصر من الاختراق وتدنى المكانة والدور، وتسلط القهر، وتداعى الشرعية بسوء السياسة ويؤس الاختيارات وتزييف إرادة الناس، وتوحش الفساد الذى تحول إلى مؤسسة مسيطرة على مفاتيح السياسة والاقتصاد، وتحول مصر إلى مجتمع الـ ٢٠٪ المحتكرة لـ ٤٠٪ من الدخل القومى، وانتشار الفقر والمرض والجهل وسكن القبور وعجز الغالبية عن تلبية أبسط مطالب الحياة الكريمة، والتخلف المرعب في تدريب واستثمار القوى البشرية الكثيفة، وتدهور مؤسسات ومراكز البحث العلمى، وتضاعف مخاطر إندثار الصناعة الوطنية. وإنحطاط التنمية. وتداعى المقدرة على إطراد الإنتاج واكتساب التكنولوجيا.

وبلاغة المشهد في عمومه لا تغنى عن بعض التأمل في تفاصيل أحوال

مصر.

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ آخر طلقة مدفع من على جبهة النهضة، صيرت مصر على هزيمة ١٩٦٧، ودفعت من قوتها وأعصابها ودماء شهدائها، وأثبتت أنها قادرة على الصمود والنصر، وأكملت دورة ربع

قرن - بدأت مع تفاعلات نكبة ١٩٤٨ - من النهوض بانتصاراته وإخفاقاته، أسقطت عهود الاحتلال والسيطرة الأجنبية على الموارد والمقدرات، أسقطت مجتمع النصف في المائة المحتكرين بالإقطاع لأغلب الدخل القومى، واندفعت تخوض معاركها ومعارك أمته العربية، وحققت الاستقلال الشامل رغم كثافة الضغط وتربص الكبار، استعادت قناة السويس وبنيت السد العالى وقلاع الصناعة الكبرى، وصنعت لنفسها حياة تليق ببناتها وقواها العاملة والمنتجة، ولا تلجا لمعونات خارجية حجبت عنها بإصرار، ومع ذلك حققت تنمية هائلة بكل المقاييس، في عشر سنوات - بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٦ - حققت تنمية تفوق ما جرى في أربعين سنة قبلها، متوسط النمو المنتظم رصدتها بأرقام البنك القومى ذاتها كان يجرى بنسبة ٧,٧٪ سنوياً مع تواصل الصراع وبالسلاح مرات، وفي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ والمحنة الباسلة لحرب الاستنزاف التى توجت بالعبور العظيم في ١٩٧٣ وتمكنت من زيادة الرقعة المنزرعة على أرضها بنسبة ٢٠٪، ومع هزيمة ١٩٦٧ لم تسقط التجربة ولا تراجع زخمها، سدت مصر باب القروض المهيئة حتى لا تقع في فخ الديون المنصوب، ووجهت غالب موارد للجيش وجبهة القتال، مع ذلك استمرت التنمية على استقلالها وحيويتها، وحافظت على متوسط نمو اقتصادى معقول رغم التكاليف الثقيلة للمجهود الحربى، كانت نسبة النمو في مصر تجرى بمتوسط سنوى وصل قدره إلى ٥,١٤٪، لم يكن اقتصاد مصر عند نقطة الصفر كما روجوا، كان ذلك جزءاً من حملة واسعة مخططة تخفت وراء مشروعية النقد لتصل إلى

جرائم النقص، كانت الحملة ضد سنوات النهضة أشبه بستار كثيف من الدخان، وتقدم المشاة - تحت الدخان - من مواقع السلطة للانقضاض على اختيارات النهضة، وكانت الاختيارات البديلة: التبعية باسم الانفتاح و«الاستسلام» - خطوة خطوة - لـ«إسرائيل» وديمقراطية الأنياب والأظافر والعلاقة الخاصة مع أمريكا، وانهاالت المعونات والتدفقات المالية لتوحى برواج ينسى ويلهى، أكبر التدفقات المالية من عوائد البترول وصلت إلى مصر في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩، وكانت نسبة النمو في مصر وقتها تجرى بمتوسط سنوى قدره ١٠,٩٤٪، كان القطاع العام مايزال صامداً ويتوسع رغم التغير في الدور، وفي الفترة بين ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ تراجعت نسبة النمو الظاهري إلى متوسط قدرة ٦,٩٩٪، وفي الفترة ما بين ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ كانت نسبة النمو في مصر تجرى بمتوسط سنوى قدره ٢,٩٢٪، كان الارتفاع الظاهر في نسب النمو بعد ١٩٧٣ محكوماً بظروف خارجية استدعت جهداً مكثفاً لتسيير الأمور وتسهيلها في مصر، وعندما زالت هذه الظروف فقد أصبح على مصر أن تواجه مشاكلها وهي وشأنها: تعوم أو تغرق، والأفضل طبعاً أن لا تعوم ولا تغرق، كان الثمن الذي دفعته مصر غالياً وفادحاً، كان الثمن: بيع قرارها السياسى والاقتصادى، وصلح منفرد مع «إسرائيل» مقابل عودة سيناء منقوصة السيادة، وإغراق في الديون (وصلت إلى ٥٠ مليار دولار) لتسهيل احتلالها واختراقها بالتدريج، وإغراء بمعونات أمريكية تدفقت على مصر بعد صلحها مع «إسرائيل»، وتزايد رقم المعونات لتصل في مجموعها إلى ٥٠

مليار دولار حتى الآن، وفعلت المعونات فعلها، خلقت طبقات مستفيدة تحولت بالتدريج إلى أقوى جماعات الضغط، ولم تخسر أمريكا مما دفعت سنثاً واحداً، فقد استردت مقابل الـ ٥٠ مليار معونة ما يزيد عليها من صادراتها بالأسعار المزیدة إلى مصر، أيضاً: جرى تجيير ثقل مصر لتسهيل صفقات التسوية بين العرب و(إسرائيل)، وتخلقت ظروف مواتيـه لفرض وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، وتدهور معدل النمو السنوى فى متوسط الدخل الفردى فى التسعينيات وبدأت هوجة بيع كل شىء فى مصر باسم الخصخصة وتحرير الاقتصاد ومنع تدخل الدولة، وظهر ذلك جلياً فى مؤشرات الاقتصاد المصرى، حيث ارتفع معدل التضخم إلى ١١,٤٪، والغرف التجارية تسجل ارتفاعاً فى أسعار السلع الغذائية يصل إلى ٣٠٪، وسد العجز فى الموازنة جرى عن طريق خفض الإنفاق على الخدمات وزيادة الضرائب والاقتراض من الداخل بأذون الخزانة، وفوائض ميزان المدفوعات من دخول ريعية معرضة للخطر فى أى لحظة، وأغلبها من زيادة إيرادات الملاحـة (٢,٥ مليار جنيه سنوياً)، ورسوم المرور فى قناة السويس (٦,٣ مليار جنيه سنوياً)، وتحويلات المصريين فى الخارج (٩,٩ مليار جنيه سنوياً)، ويقدر ما وصل من هذه التحويلات إلى ما يزيد عن ٨٠ مليار دولار فى سنوات «الانفتاح»، فى المقابل تراجعت إنتاجية الاقتصاد على نحو مرعب، تراجع نصيب الزراعة فى الناتج القومى إلى ١٦,٣٪، وتراجعت عمالة الزراعة إلى ٢٢٪ من إجمالى العمالة، وتراجعت مساهمة قطاع الصناعة إلى ١٧٪، ولم تعد تستوعب غير ١٢٪ فقط من قوة العمل، ومع الخصخصة يتوقع طرد

٢٥٪ من عمال القطاع العام حسب تقديرات الحكومة ذاتها، ورغم اسقاط ثلث ديون مصر الخارجية مقابل لعبها لدور مرسوم في حرب الخليج، رغم ذلك مازالت الديون عبئاً ثقيلاً، ناهيك عن حجم الدين الداخل، في الوقت نفسه تستمر الحكومة في التفريط بحقوق الدولة، وتقدم مزايا واستثناءات وإعفاءات ضريبية هائلة - غير متاحة في أي دولة - لفئات المستثمرين المحليين المرتبطين بالأجانب، ويذهب أكثر من ثلث الاستثمارات (٣٥,٢٪) إلى المضاربة العقارية، وهو ما يزيد من ضعف الانتاجية وينخفض بأرقام التصدير مقرطة التواضع، والنتيجة: عجز متفاقم في الميزان التجاري» بيع ١٦٧٢ مشروعاً مملوكاً للمحليات، وبيع شركات القطاع العام التي يقدر عددها بـ ٢٩٢ شركة، ومنع شركات القطاع العام - بالأمر الحكومي المباشر - من زيادة استثماراتها بفواتئ أرباحها، بدأ البيع بالشركات الراحبة، وطرحت للبيع شركات وصروح الصناعة الثقيلة مثل الترسانة البحرية والمراجل البخارية وغيرها، وأيضاً.. بيع المرافق العامة، جاءت البداية بخصخصة التليفونات والكهرباء، وفي الطريق: خصخصة للسكك الحديدية والبريد والنقل العام والمياه وخدمات الصرف الصحي والشحن الجوي وشركات تابعة لمرفق قناة السويس، وجرى سن تشريعات مربية تتيح للأجانب تملك الاراضى وإنشاء المطارات والطرق والموانى، والشعار المرفوع: كفاءة القطاع الخاص، بينما استثمارات القطاع الخاص - في الـ ٢٠ سنة الأخيرة - لا تزيد كلها عن ٣٠ مليار جنيه، ولم يوفر القطاع الخاص سوى ٤٠٠ ألف فرصة عمل مقابل ملايين العاملين في الحكومة والقطاع

العام، والتوجه إلى بيع شركات التأمين العامة رغم امتياز وتقوى أداؤها، وبيع بعض حصص بنوكنا العامة.

وطبيعى أن هذه السياسات لا تدور فى فراغ اجتماعى، إنها تعبر عن انحياز لقلّة طفيلية ربطت مصالحها بالرأسمال الاجنبى وسرعان ما تكاثفت ملامح أبشع سيطرة لرأس المال على الحكم، وأى قراءة عابرة للمشهد توحى بالظواهر المفزعة، ٢٪ من السكان يملكون ٤٠٪ من إجمالى الدخل القومى و٨٪ من السكان يحصلون على ثلثى الدخل القومى و٦٨٪ من السكان يملكون مالا يزيد عن ربع الدخل القومى، وطبقة وسطى تتأكل فى إطاراد و٣٠ مليون مواطن تحت خط الفقر حسب الأرقام الرسمية، وثلاثة أرباع السكان تحت خط الكفاف لا الكفاية، وتفاوت الثروات بنمو بصورة مرعبة، والمليونيّات فى أوائل التسعينيات: كان فى مصر ٥٠ فرداً تبلغ ثروة الواحد منهم ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار وقد تحول أغلب هؤلاء إلى ملياريّات الآن، أوائل التسعينيات أيضاً: كان فى مصر ٧٠ ألف فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٥ إلى ١٠ ملايين دولار، وكان فى مصر ٣٦٢٠ فرداً تتراوح ثروة الواحد منهم ما بين ١٠ إلى ١٠٠ مليون دولار، وحدث ولا حرج عن عدد مليونيرات مصر الآن، وفاتورة المرسيدس السنوية وصلت إلى ٢,٥ مليار جنيه فى أبسط التقديرات والتهرب الضريبى وصل إلى ما يقرب من ٢٥ مليار جنيه، وجماعة لصوص القروض نهبت ٢٠٠ مليار جنيه، وأبناء الكبار تحولوا إلى مليونيرات بشهادة الميلاد، والدخل السنوى للاقتصاد الأسود وصل إلى ١٥٢ مليار جنيه تقريباً، ويصل حجم الأموال المصرية

المنقولة للخارج إلى ١٢٠ مليار دولار، وأقراح الكبار تحولت إلى مواسم استفزاز وترف وحشى، وكل هذه الثروات الحرام - باستثناء عشرة في المائة على الأكثر - لا علاقة لها بالحقائق الاقتصادية، فلا قيمة انتاجية مضافة ولا ضرائب تدفع بالقانون وضوابطه، بل دوران حول القانون واستهتار به، وسيادة لمنطق الاستغلال وسطوة النفوذ، في المقابل: تعيش الأغلبية الساحقة في الفقر والجهل والمرض، ترتيب مصر في التنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٩ رقم ١٢٠ بين ١٨٥ دولة هم مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وبين الدول العربية رقم ١٢، فالخدمات الصحية تتدهور، والانفاق على الصحة لا يزيد عن ١٪، والمنشآت الصحية التابعة للدولة تتدهور أحوالها في إطاره، والاستثناءات قليلة والكفاءة الطبية تتدهور حتى في مستشفيات العلاج الاستثمارى باهظة التكاليف، و٥٥٪ من الأطفال يعانون الانيميا، و٤٠٪ من الأطفال مصابون بسوء التغذية حسب الأرقام الرسمية، متوسط نصيب الفرد من الغذاء ٥٨٦ كيلوجراماً في السنة (بينما الرقم في إسرائيل ٢٣٦٧ كيلوجرام)، ونسبة المهمشين تقارب ثلث مجموع السكان، والبطالة تتوحش، جيش العاطلين المحبطين اليائسين يصل إلى ٣ ملايين شاب أى ١٧٪ من إجمالي قوة العمل، وعدد العاطلين من حملة المؤهلات يصل إلى ٢ مليون تقريباً، والأرقام يتوقع تزايدها في إطاره مع حملة المعاش المبكر وطرد عمال القطاع العام، أضف ما يجرى من تنفيذ لقانون طرد الفلاحين (تعديل علاقة المالك والمستأجر للأرض) وهو ما يهدد بطرد مليون و٢٥٠ ألف مستأجر إلى رصيف البطالة والبؤس، وفي الوقت

الذى تتفاقم فيه ظواهر الإسكان الترقى، وتعرض شقق بأسعار تصل إلى عدة ملايين من الجنيهات للشقة الواحدة، ويحجز الملاك ملايين الشقق الخالية رغم تحرير الإيجارات الجديدة، في الوقت نفسه تتفاقم أزمة الإسكان حتى تحولت إلى مأساة إنسانية اجتماعية مدمرة، وتتزايد ظاهرة الإسكان العشوائى بصورة عديدة بينها سكن العشوائيات وسكن الإيواء وسكن المقابر وسكن الشرك وسكن المساجد وسكن الدكاكين وسكن قبوات السلالم وسكن المخابىء وسكن البدرومات وسكن القوارب وسكن العشش وسكن الزباليين، ويقدر أن ٨٦,٢٪ من إجمالى الأسر فى مصر تعيش فى سكن غير ملائم بينهم ٢٥٪ من إجمالى السكان يعيشون فى العشوائيات، ورغم الزيادة النسبية فى الإنفاق على التعليم إلى ١٠٪ من الانفاق العام (كانت فى الستينيات ١٥٪)، رغم ذلك يتدهور التعليم، وتتعدّد الصورة بإهدار مبدأ تكافؤ الفرص وإنشاء جامعات خاصة والأخطر: تعدد الأنظمة التعليمية والتوسع فى التعليم الأجنبى من الحضانة حتى الجامعة، وهو ما ينشئ طبقة تعليمية ويضيف نخبة متعلّمة مغترّبة عن سياق المجتمع وهمومه وملتحقة بمصالح الغرب وظنونهم، أضف لذلك ضالة الإنفاق على البحث العلمى، ميزانية البحث العلمى فى مصر أقل من ٠,٢٪ (إسرائيل مثلاً تخصص نسبة ٣٪ من الدخل للبحث العلمى)، والعجيب: أن ٨٠٪ من الإنفاق بالغ التواضع يخصص للأجور والرواتب والبدلات، والمعنى: أن الأبحاث نفسها يكاد لا ينفق عليها شيء تقريباً، رغم وجود ثروة بشرية تصل إلى ١١٤ ألف شخص من الطميين والمهندسين والفنيين

والمعاونين، الأعجب: أنه لا توجد استراتيجية وطنية للعلم والتكنولوجيا، فقد توقفت مشاريع التطوير التكنولوجي الطموحة التي بدأت في الستينيات، وقتها كانت لدى مصر خطة تقدم طموحة، وكانت لدينا مشاريع لإنتاج طائرة «القاهرة ٢٠٠٠» وصواريخ «القاهرة» و«الظافر»، و«الرائد» و«المشروعات كلها»، وأجهز البرنامج النووي في السبعينيات والثمانينيات بضغوط أمريكية.

ومع فشل الاقتصاد والسحق الاجتماعي، زادت وطأة القهر والاستبداد السياسى، حرية تكوين الأحزاب معطلة تمامًا، فلجنة الأحزاب الحكومية هي التي تمنح وتمنع، فالحكومة هي التي تقرر اختيار من يعارضها وتعطى له الضوء الأخضر، والأحزاب التي سمح بها - أغلبها ورقية - خرجت من باب محكمة «استثنائية» هي الأخرى، ودورات الانتخاب النيابي يشوبها تزوير وبصورة وحشية، ومجلس الشعب يفتقد الشرعية بتقارير محكمة النقض وهي أعلى مراتب القضاء، والتدخل الإداري والأمنى ثقيل الوطأة في إنتخابات النقابات العمالية، والنقابات المهنية جرى اغتيالها بالقانون ١٠٠، وجرى فرض الحراسة على أكبرها وزنًا وتأثيرًا، وجرى حظر النشاط السياسى للطلاب وهيئات التدريس في الجامعات وتحولت إتحادات الطلاب إلى هيئات شبه معينة، وألغى نظام انتخاب العمداء والعمد، وقضايا الرأى تحال للمحاكم العسكرية، وقانون الطوارئ حل عملياً محل الدستور، وتحولت السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة إلى أفران تعذيب وسلخانات بشرية، ونقشت سياسة الضرب في المليون والقتل خارج القانون

والاختفاء القسرى واحتجاز الرهائن وتصاعدت أحداث العنف والعنف المضاد.

ومنحى جماعات العنف مدان بلا جدال، لكن الدولة تصرف أيضاً كجماعة عنف في أغلب الأحيان، تصرفت خارج القانون بعنف البوليس واستهتاراً به في المحاكم العسكرية، ولا يمكن عزل ظاهرة العنف عن سياقها الاجتماعى السياسى، فالتناقض الحاد بين الغنى والفقر سبب شعوراً بالاستفزاز يصعب تجاهله، والصدمات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية جمحت والشعور بالاحباط سد الطريق أمام المستقبل، وكان محتملاً أن تجمع أسباب العنف وموجباته، أضف لذلك ما جرى ويجرى من كبت سياسى وحبس للصحفيين وإغلاق لبعض الصحف وتقييد حقوق إصدارها إلى حد المنع البات إلا قيماً ندر، أضف لذلك - أيضاً - سياسات الإلحاق بأمريكا والتطبيع مع إسرائيل والخضوع لها باسم السلام، والنتيجة: زيادة منسوب السخط مع العجز عن التغيير أو التعبير أو حتى التنفيس، والنتيجة أيضاً: إنتفاضات تلقائية تأخذ طابعاً اجتماعياً متزايداً، كمثال: ما جرى مع اعتصام واضراب عمال كفر الدوار أوائل أكتوبر ١٩٩٤، مثال آخر: إنتفاضة الفلاحين خلال عام ١٩٩٧، التى سقط خلالها عشرات الشهداء وجرى إعتقال مئات الفلاحين وطلائهم المثقفة، وهى أوسع تمرد اجتماعى على امتداد القرن كله في مصر.

هذا جزء يسير من أحوال مصر والنتيجة: تداعى دور مصر ومكانتها فمن يفقد قوته بالداخل لا يجد السند في خارج، والسياسة الخارجية إمتداد طبيعى للسياسة الداخلية، ولا سبيل لإنقاذ تستقيم به الحقائق مع الوقائع بغير التغيير السياسى الشامل، ومصر تطلب التغيير وتستحقه، فليس من طبائع الجغرافيا والتاريخ أن نبقى كما نحن.



الكرامة: خطة عبور

والسؤال: إلى أين من هنا؟

الزمان: أيام معدودة قبل بدء الالفية الثالثة، والدنيا من حولنا فواردة مواردة بالتحولات وسباق الأمم ويقظة الشعوب ونهضة الحضارات، والعرب في غيبوبة حضارية وسياسية واقتصادية وأمنية، ومصر حائرة البال موزعة النفس زائغة اليقين بين مقاديرها وأقدارها، مقاديرها قيدتها بأزمة مركبة مازال تعوق نهضتها وتقدمها، وأقدارها - بقوانين الجغرافيا وخبرات التاريخ وعوى العصر - تستنهب وتستحث إلى حل جذري يضعها في مكان يليق فوق ناطحة سحاب عربية، مصر غائبة عن دور.. أى دور، وأن لها أن تنهض إلى دور بطولة حجز لها وحجزت عنه.

وأول الطريق: خطة عبور، قبل ربع قرن كانت مصر تعبر من هزيمة خائفة إلى نصر مخطوف، حولوا نصرها بالسلاح إلى الهزيمة بغير سلاح، ومدت الهزيمة يدها المسمومة إلى شغاف الروح، وكادت تصيب العصب بالعطب، ومصر مقيدة نعم، لكنها لم تمت وإن تموت، مصر مكبلة نعم، لكنها لم تفقد الأمل ولا قتلها السجن بالملل، مصر في قيودها نعم، لكنها - بالفطرة المطمورة - تعرف اتجاهات الرياح إلى مجدها العال في فضاء البراح، مصر قد تختلط عليها السبل وإشارات المرور، لكنها - وهى المحروسة - لا ولن تضع أبداً.

أول طريق مصر: عقد اجتماعى جديد فى البيت الوطنى، وعقد قومى جديد فى البيت العربى، وعقد حضارى جديد تبتعث به دورها القيادى الطبيعى فى وطنها العربى وعالمها الإسلامى والنامى وإلى مدى عينها المفتوحة على الشرق وفيض نيلها من الجنوب، العقد الاجتماعى الجديد يعيد تنظيم البيت الداخلى ويلبى الاحتياجات الأساسية للشعب بأعرض فئاته وطبقاته، ويضمن المشاركة - أوسع المشاركة - للقوى الحية جميعها فى صياغات السياسة والاقتصاد والثقافة، والعقد القومى الجديد يعيد تنظيم العلاقات بين أقطار الوطن العربى، ويرشد طرق التصرف والتعامل ويقيم الأسوار الواقية عند «مناطق حرام» لا يجوز الخلاف أو الاختلاف فيها أو عليها، ومهما بلغت الضغوط وكانت الظروف، ويعطى للأمة فرصها فى التقاط الأنفاس وإمعان البصر فى مغزى ما يوجد وجدوى ما يجب، نريد بالعقد الاجتماعى - مع العقد القومى - أن نبنى مجتمع العزة والكرامة ومجتمع الكفاية والعدل، ومجتمع الوحدة العربية.

والعقد الاجتماعى - مع العقد القومى والعقد الحضارى - كلمة السر فى خطة العبور للنهضة وهو الأصل والأساس فى مجتمعنا الذى ننشده، وفى برنامجنا الذى نسعى لتحقيقه، ونرى - فيما يلى - عددًا من رؤوس الجسور... بينها:

أولاً: نسعى لبناء المجتمع الديمقراطى

بإصدار دستور جديد يجسد الإجماع الوطنى فى مؤتمر تأسيس منتخب، وجعل مدة الرئاسة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة،

وتخلى الرئيس المنتخب عن صفته الحزبية حتى انتهاء مدة ولايته، ووقف العمل بحالة الطوارئ، وعدم جواز تجديدها إلا لمواجهة كارثة طبيعية أو حالة حرب أو اضطرابات داخلية مسلحة ويكون إعلان الطوارئ بقرار من الرئيس لمدة ثلاثين يوماً على الأكثر، ويجب عرض الإعلان على البرلمان خلال سبعة أيام من صدوره وإذا لم يعرض في الموعد المحدد أو عرض ولم تتم الموافقة عليه، إعتبر كأن لم يكن، ولا يجوز تجديد الطوارئ إلا بقرار جديد من البرلمان وفي حدود المدة نفسها، وإلغاء كافة القوانين السالبة للحريات في قضايا النشر، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب مع إلزامها قانوناً بتداول السلطة داخل مستوياتها التنظيمية كل أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وحرية تكوين النقابات العمالية والمهنية المعبرة عن الاختيار من قبل المنتمين إليها ومباشرة نشاطها طبقاً للوائح تضعها بنفسها وانتخاب مجالس إدارتها دون أى تدخل من الأجهزة الإدارية وتأكيد استقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية والجمعيات والروابط والمنتديات، وإصدار الصحف وإنشاء محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون، وإقرار حقوق الاجتماع والأحزاب والتظاهر والاعتصام السلمي، وتأكيد إشراف القضائي التام على كافة مراحل العملية الانتخابية وفي جميع أنواعها وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية تحت إشراف القضاء وإعطاء القضاء وحده حق الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بصحة العملية الانتخابية أو النتائج الناشئة عنها، أو الآثار المترتبة عليها، واشتراط توقيع الناخب أو بصمته في الكشف المعد للحضور مع

بيان المستند المثبت لشخصيته، وإعداد جداول جديدة لقيد الناخبين على أن يكون القيد في جداول القيد تلقائياً بدون تقديم طلب لكل من وصل عمره الثامنة عشر، وتكريس نظام الانتخاب بالقوائم النسبية دستورياً لتعزيز الوعي السياسى عند الناخبين، وضمان الرقابة الدستورية المسبقة على القوانين قبل إقرارها برلماناً لوقف الفوضى التشريعية، ومحاكمة المسؤولين عن انتخابات ثبت فسادها وبطلانها بتقارير وأحكام قضائية، واعتبار تزيف الانتخابات جريمة مخطئة بالشرف لا تسقط بالتقادم وينشأ عنها حق التعويض على من ارتكبها شخصاً والجهة التابع لها، وإعطاء الأفراد حق رفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في جرائم الفساد السياسى والانحراف بالسلطة والجرائم الانتخابية وجرائم التعذيب، وعدم إسقاط أى من هذه الجرائم بالتقادم، وإحالة المسؤولين عن جرائم التعذيب في السجون وأقسام الشرطة إلى محاكمات عاجلة، وإنهاء تبعية السجون لوزارة الداخلية ونقلها إلى المجلس الأعلى للقضاء، وتحرير العدالة من كل صور الارتباط بالسلطة التنفيذية، وضمان الاستقلال التام لسلطة الادعاء والتقاضى بتعاقب درجاته، والفصل بين سلطتى الاتهام والتحقيق خاصة في الجرائم المضرة بأمن الحكومة، وإلغاء تبعية النائب العام والتفتيش القضائى ورؤساء المحاكم الابتدائية لوزير العدل، ومنع انتداب القضاء لأعمال غير قضائية ومنع توليهم أية مناصب إدارية أو سياسية خلال خمس سنوات من تركهم القضاء العادى، وقصر رئاسة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على رئيس محكمة النقض، وإلغاء كافة صور الإبداء

والقضاء الاستثنائي، وإقرار حق كل مواطن في الالتجاء إلى قاضية الطبيعي المنصوص عليه في قانوني السلطة القضائية ومجلس الدولة، وقصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم إخلال العسكريين بالانضباط العسكري، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والمدنيين المسجونين بقرارات المحاكم العسكرية، وتأكيد حقوق الإنسان - كافة حقوق الإنسان - في الحياة والحرية والكرامة، وحرية الاعتقاد والتعبير والاتصال والمعرفة والاجتماع والمشاركة في الحياة العامة، وحقوق الإنسان في العمل وحد أدنى للأجر مع ربط الأجر بالأسعار، وتساوي الأجور عند تساوي العمل وحقوق التعليم والصحة والسكن اللائق والمعيش والضمان الاجتماعي ضد البطالة أو المرض أو العجز، وعدالة توزيع الدخل القومي، وحقوق الإنسان في حرمة المراسلات والسكن والبدن وحمايته من الإيذاء أو التعذيب النفسي والجسدي وتحريم الحبس التعسفي أو الحبس الاحتياطي إلا بأمر من السلطة القضائية وفي حدود القانون، والمراجعة الشاملة لكل المنظومة القانونية الحاكمة لعلاقة السلطة بالشعب وعلاقة المواطنين بعضهم ببعض وعلاقة المؤسسات بعضها ببعض وذلك حتى يتناسب القانون مع قواعد العدل وروح العصر، وحق الإنسان في المعلومات، وتحرير حركة النساء من قيودها، وتأكيد مساواة المرأة بالرجل في تولى الوظائف والمناصب العامة.

ولا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي إلا باستقلال المجتمع الأهلي، برفع كل وصاية إدارية وأمنية على حركة الجماعات الأهلية، ومنع تعيين

موظفين حكوميين فى مجالس إدارتها، وكفالة استقلالها الداخلى، وديمقراطية عملها، وحق مؤسسيها فى اختيار مجالات النشاط وأساليبه ووسائله، وحظر حل الجمعيات الأهلية بقرار إدارى، والإحتكام للقضاء وحده فى أى نزاع ينشأ ويتعذر حله بالتراضى، وإلغاء حق وزير الداخلية فى الاعتراض على قرارات وأحكام المحاكم، وتحرير العمل الأهلى من التمويل الأجنبى بمزالقه الخطرة، وإنشاء اتحادات طوعية نوعية أو إقليمية للجمعيات الأهلية مع - أوبدون - جمعيات التعاون لتتسيق تكامل الأنشطة، وتأكيد دور المنظمات الأهلية فى الدفاع العملى عن الحقوق ومحو الأمية وحماية البيئة ومساعدة الفقراء والخدمات الثقافية وتعزيز الرعاية الصحية وحماية المستهلكين وتنمية المجتمعات المحلية.. وغيرها، والجمعيات الأهلية ليست الصورة الوحيدة لتفجير حيوية المجتمع، فهناك جمعيات التعاون وهى تقوم بأدوار ظاهرة، ويمكن أيضاً إيجاد هيئة أهلية مستقلة معتبرة لتنظيم تحصيل الزكاة والصدقات والعشور، والحث على تقديم تبرعات تخصص من الضرائب المستحقة، وتضاف الحصيلة لميزانيات الرعاية، ويمكن أيضاً تعزيز قيم التكافل الاجتماعى بإحياء نظام «الوقف» الأهلى وتجديده والتشجيع عليه بما يتمشى مع الظروف، فالوقف صدقة جارية يتصدق بها صاحبها ليتم إنفاقها فى وجوه البر والخيرات والمنافع العامة، ويجب إزالة القيود الإدارية والقانونية التى تحول دون إنشاء أوقاف جديدة، وإدارة الأوقاف يجب أن تعود أهلية مستقلة، ولا يجب إنفاق عوائدها فى غير ما هى موقوفة عليه، كما يجب عودة الأزهر لدوره الريادى

والتتويج وذلك بإنتخاب شيخ الأزهر من «جماعة علماء الأزهر»، وطاقات العمل الاهلي بلا حدود لو أحسن استثمارها في مجتمع يتنفس أريحية ويهفو إلى التطوع في خدمة الجماعة، والنساء - بالذات - أشد العناصر مثابرة على العمل التطوعى الجاد، والعمل الاهلي هو أرحب المجالات لبناء حركة نسائية وطنية جامعة، العمل الاهلي هو أوسع أبواب النساء للعمل العام، وفي مصر أكثر من ١٥ ألف منظمة أهلية أغلبها معطل، وفي الوطن العربي كله نحو ١٠٠ ألف منظمة أهلية، ولنا أن نتصور مدى اتساع وعمق القواعد التي يمكن أن تنهض عليها عمارة هائلة لحركة نساء حقيقية يحتاجها مجتمع يفتنق بإحباطاته ويغلى بتوتراته.

ثانيا: نسعى لبناء المجتمع العلمى:

فهو اختيار مصرى، ولا نبالغ لو قلنا أننا نكون بالعلم والتكنولوجيا أو لا نكون، وقد تأخرت بلادنا كثيراً عن اللحاق بالركب، كانت لنا محاولات مبكرة في اكتساب وتطوير التكنولوجيا النووية والإلكترونيات، ومع إجهاض النهضة ضاع الحلم، وأصبحنا من بلاد «التكنولوجيا الزائرة» أو «التكنولوجيا المستعارة» المحجوزة بأسرارها لفروع الشركات المتعدية الجنسيات، والنتيجة تخلف قدراتنا التصنيعية مع سنوات التبعية السياسية والاقتصادية، أيضاً جرى إجهاض برنامجنا النووى المبكر، بدأنا البرنامج أواخر الخمسينيات، وجرى إنشاء مفاعل إنتشاص الذرى سنة ١٩٦١، وتكونت قاعدة واسعة من العلماء والفنيين، كما جرى صنع محرك الطائرة القاهرة ٢٠٠٠، وصنع

صواريخ كان من الممكن تطويرها لتحمل أقمارًا صناعية إلى المدار (القاهرة - الظافر - الرائد) لقد كانت مصر متفوقة في هذا المضمار على دول كثيرة دخلت مجالات الطيران والقضاء بعد ذلك ومنها (إسرائيل).

وإذا كانت هذه التجربة قد اجهضت بسبب الحرب الموجهة ضدنا من قبل الاستعمار والصهيونية، فهي مازالت مستمرة في فرض الاخفاق والفشل بتوقف ثلاثة مشاريع مهمة هي: مفاعل برج العرب ومحطة سيدى كرير النووية ومحطة الضبعة النووية. والتأخر في البرنامج النووى ارتبط بتأخر عام في البرامج التكنولوجية، ولم تعد لنا غير فرصة أخيرة في مدة لا تصل إلى عشر سنوات قبل التطبيق الكامل لاتفاقات الجات في حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وتغليظ تبعات نقل التكنولوجيا، وتتصور أنها أصبحت مسألة حياة أو موت، ولا بديل عن تبني خطة وطنية شاملة لاكتساب ونقل وتطوير التكنولوجيا والعلم الحديث في مختلف جوانب الحياة في مصر، في الإنتاج، والخدمات، وتنمية الموارد المخصصة للبحث العلمى والتكنولوجيا من ميزانية الدولة والقريبة المفروضة على المؤسسات العامة والخاصة لصالح التعليم والبحث العلمى، على أن تصل الميزانية المخصصة لهذه المجالات ما يساوى ٣٪ من الدخل القومى بحد أدنى، وتقديم كافة الحوافز التمويلية والإعفاءات الضريبية والجمركية لمشروعات التطوير البحثى ونقل التكنولوجيا والمعلومات، وتنمية التعاون التكنولوجى مع دول متقدمة كاليابان وفرنسا وألمانيا وتكثيف التعاون التكنولوجى مع دول الموجة الثانية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وتشكيل مجموعات علمية

واستثمارية متخصصة لشراء عقود التكنولوجيا ونقل التصميمات، وتركيز جهود الإبداع والابتكار، وإعادة تنظيم هيئات ومراكز البحث العلمى وتخليصها من البيروقراطية وإجتذاب العلماء المصريين والعرب المتميزين في بلاد الهجرة المتقدمة، والاهتمام بإرسال البعثات العلمية إلى البلدان المتقدمة، وصياغة استراتيجية وطنية لتحديد فروع الصناعة والتكنولوجيات المتقدمة ذات الأولوية (الالكترونيات - الحاسبات - تحلية المياه - الأدوية - الهندسة الوراثية - المواد البديلة - الطاقات المتجددة) وما يرتبط بها من المعلوماتية وتقنية الاتصال والتكنولوجيات المتقدمة القادرة على رفع الإنتاجية بدون رأس المال، وكذلك إنشاء وادى سيليكون في مصر لتصنيع شرائح السيليكون لكسر تقوق (إسرائيل) في صناعة المعلومات، وضرورة حشد كل الموارد المالية والبحثية العربية في برنامج تكنولوجى موحد، وتخصيص نسبة ٢٪ على الأقل من الناتج العربى كله لنقل التكنولوجيا وتطوير البحوث الأساسية أو إنشاء جامعة عربية لعلوم المستقبل ومدينة بحوث عربية وهيئة عربية لأبحاث الفضاء وهيئة عربية لبحوث تحلية المياه.

وطبيعى أن نجاح القفزة المطلوبة مرتبط بمجانية التعليم والتوسع في سنوات الدراسة الإلزامية ومنع التسرب في تلك المرحلة الإلزامية، والتطوير الجذرى في مناهج التعليم وبالذات في جوانبه الرياضية والعلمية والتكنولوجية والوطنية والدينية، كما أن التطوير لابد أن يشمل التعليم الجامعى والدراسات العليا وذلك باستهداف رفع مستوى الكيف والتخصص، ورفع سن الإلزام إلى نهاية المرحلة الثانوية وتبنى

مفهوم الشجرة التعليمية الذي يتيح أكبر عدد من التخصصات والفروع في المراحل الوسطى والعليا، وإتاحة برامج التعليم المستمر للخريجين لاستيعاب الطفرات الجديدة في المعارف العلمية، والتوسع في التعليم المفتوح في مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية لإعطاء مزيد من فرص الترقى والتثقيف، وتوحيد نظام التعليم وربط نوعية الخريجين بالفرص المتاحة والمستهدفة في سوق العمل، وتبنى خطة شاملة لمحو عار الأمية الأبجدية خلال ثلاث سنوات تعباً فيها جهود المجتمع بكافة أجهزته ومؤسساته ووسائله الإعلامية والثقافية والسعى لنشر الثقافة العلمية عبر الدوريات العلمية والكتاب العلمي للطفل وقصص الخيال العلمي ونشر المنتديات والنوادي العلمية، والاهتمام بالموهوبين والمخترعين والعمل على ربطهم بمؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الإنتاج العامة والخاصة، التطوير المستمر للمناهج التعليمية والتربوية، والإعداد الدائم عبر الدورات المكثفة للمعلم من أجل الارتقاء بمستواه، والعمل على نشر مناهج الكمبيوتر والانترنت في كافة مجالات التعليم ومراحلها، تأصيل الديمقراطية داخل كافة برامج التعليم ومراحلها وذلك عبر إعداد المعلم والمناهج التعليمية وطريقة التعليم وإفساح الفرصة للطلاب في إبداء رأيهم بشأن ذلك، العمل على زيادة مدارس ورياض الحضانه قبل السادسة والاهتمام بمناهج التربية والتعليم بها، إعطاء صلاحيات كاملة للجامعة كوحدة مستقلة على أن يتم انتخاب رئيس الجامعة وعمداء الكليات وإعطاء كافة الحقوق الديمقراطية للجامعات من أجل تسييد المناخ العلمي والديمقراطي في تلك المؤسسة العلمية المهمة وعودة

موقع أستاذ كرسى والتقدم له عبر الترشيح بالأبحاث المحكمة، كما أن الترقية لا تتم إلا عبر تقديم أبحاث محكمة ومنشورة في دوريات علمية عالمية وإقليمية.

ثالثاً: نسعى لبناء مجتمع الإرادة الوطنية:

الذى يبدأ بالاعتراف بحقائق الجغرافيا والتاريخ التى نسجت حلقات الربط بين الأمن الوطنى المصرى والأمن القومى العربى، فمصر هى حلقة الوصل بين أقطار المشرق العربى وأقطار المغرب العربى، وهى حلقة الوصل بين آسيا وإفريقيا، وبين البحرين الأحمر والأبيض، وموقع مصر مصدر ضعف لها إذا ما استكانت ووقعت فريسة للأطماع الأجنبية، وهو مصدر قوة لها إذا ما اتبعت سياسة قومية عربية نشيطة وإيجابية، ولا تستطيع مصر - كأي دولة - ضمان أمنها بدون قوة عسكرية كافية ومجتمع متماسك واقتصاد قادر متوازن، وخطوط الدفاع عن مصر تبدأ شمالاً عند الحدود التركية وشرقاً عند شواطئ الخليج وجنوباً عند أعالي النيل وغرباً عند حافة المحيط الأطلنطى، وهو ما يوجب على مصر أن تقوم من أجل عودة دورها القيادى العمل على محورين، أولهما الداخلى الذى يتجه إلى توفير قوت الشعب من عمل الشعب، والتخلص من التبعية وبناء التنمية المستقلة واعتماد الديمقراطية أسلوباً للإبداع والتقدم. وثانيهما أن تقوم مصر بدورها القيادى فى إنهاء حالات الحصار المفروض على بعض الأقطار العربية، وبناء الوحدة من أسفل بين الشعب العربى فى كل الأقطار العربية ووجود (إسرائيل) فى ذاته يمثل أقدح الأخطار على أمن مصر والعرب

جميعاً وهو ما يوجب دوراً مصرياً قيادياً عاجلاً في تصفية التناقضات العربية / العربية وتوفير وسائل العلاج المبكر للأزمات وفرض المنازعات سلمياً ووقف إيذاء الشعوب بخلافات الحكام، واعتبار حرب العربى مع العربى منطقة حرام، وتعزيز التضامن العربى بمؤتمرات قمة جادة تقصد سنوياً، وبعث الفاعلية في الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك، ودعوة الاقطار العربية التى تقيم فيها عمالة اجنبية إلى انهاء وجودها والاستعاضة عنها بعمالة عربية، وتقليص فجوة الغذاء - المهددة للامن القومى بتكامل اقطار النفط مع اقطار الماء وحزام القمح، في مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب، ومطابقة خرائط الامن مع خرائط الماء بمواجهة الاقطار القادمة من دول المنابع في تركيا واثيوبيا، وفرض تحالفهما مع إسرائيل، ورد اريتريا لعروبتهما وفرض تعاونها مع إسرائيل في جزر البحر الاحمر، واسترداد عاقية الصومال وإعادة توحيدها، وتفعيل معاهدة الدفاع العربى المشترك، واستبدال المناورات العسكرية مع الاجانب بمناورات دورية مشتركة للجيش العربى، وإقامة حلف عسكرى عربى بعد التخلص من القواعد العسكرية الاجنبية في بعض الاقطار العربية، وتوفير الإنفاق الجنونى على شراء السلاح لدعم إنشاء وتطوير هيئة عربية مشتركة للتصنيع العسكرى، ودعم التصنيع العسكرى في المجالات الحساسة خاصة صناعة الصواريخ بعيدة المدى، وجلب تكنولوجيا الأقمار الصناعية وإطلاقها، وإنشاء هيئة عربية نووية تكون سبيلنا لدخول نادى الكبار وامتلاك ترسانة واقية من القنابل النووية، والعمل على امتلاك اعتبارات

القوة الشاملة التي تمكنا من رفض القواعد وإلغاء التسهيلات ووقف المناورات العسكرية المشتركة مع أمريكا ورفض المعونة الأمريكية وتصفية مؤسساتها العاملة على أرض مصر، وحظر الاختراق الأجنبي لكافة المنظمات والجهات الرسمية والأهلية، وقطع جميع العلاقات مع العدو الصهيوني.. وطرد سفارته القائمة على أرض مصر، ورد الاعتبار لشهداء المقاومة ضد كامب ديفيد وفي مقدمتهم محمود نورالدين، والخروج من كامب ديفيد، وإنهاء التزاماتنا بموجب ما تسمى «معاهدة السلام» ولواحقها ذات الصلة، وطرد القوات الأمريكية ومحطات الإنذار المبكر من سيناء، وإلغاء المناطق المخفزة ومنزوعة السلاح، وإعادة فرض سيطرة الجيش المصرى على سيناء بالكامل حتى خط الحدود مع فلسطين المحتلة، والعمل لاستعادة قرية أم الرشراش المصرية (إيلات حاليا) المحتلة في أعقاب حرب ١٩٤٨، على أن يتم ذلك عبر السبل القانونية والديمقراطية ومطالبة الأقطار العربية التى عقدت اتفاقات إنذعان مع العدو بإلغاء تلك الاتفاقات، وتجريم وتخوين كل إتصال بإسرائيل، وإعادة بناء جدار المقاطعة العربية الشاملة، واحتضان العمل الفدائى الاستشهادى المسلح على كافة الجبهات، وتنمية استعداد الجيوش العربية للحرب حين تفرض، وتنظيم جهد عربى شعبى متصل لدعم مقدرة شعبنا الفلسطينى على الانتفاض والبقاء على أرضه المقدسة، ورفض التفريط بشبر من أراضينا المحتلة في جنوب لبنان والجولان وفلسطين كلها وكافة الأراضى العربية في الاسكندرونة وسبنة وملية.

رابعا: نسعى لبناء مجتمع الوحدة العربية:

ونعتبرها أهم أهدافنا وأعز أمانينا، ونعرف أن الوحدة هدف صعب لكنه ممكن، ولا نهضة لنا بدونها غير أن طريقنا إليها هو بناء الوحدة من أسفل عبر الجهود الشعبية ووعى الجماهير ومبادراتها وطريق الوحدة يبدأ بالدور الإيجابى للمواطن الفرد يتوج بإرادة القرار السياسى لاتمام الوحدة، فلا فرصة لتنمية مستقلة ناجحة لا تتكامل عربياً، ونحن نؤمن ونسعى لتكامل ووحدة اقتصادية عربية لا مجرد تعاون أو منطقة مشتركة للتجارة الحرة، وسيلنا هو إحياء اتفاقية الوحدة الاقتصادية والميثاق الاقتصادى العربى والعمل على انضمام جميع الأقطار العربية إليها، ووضع خطة تربط الاقتصادات العربية، وتحقيق تكامل إنتاجى مبنى على تقسيم العمل، وتخصص اقتصاد كل قطر فى أنشطة إنتاجية بعينها تساعد على تعميق الصناعة العربية والنهوض بالصناعات المتطورة، ووضع برنامج تمويل لخطة التكامل، وقيام الصناديق العربية بتنفيذه، ودعم صندوق النقد العربى وتوجيهه إلى دوره فى مساعدة الأقطار الأعضاء على مواجهة العجز فى ميزان المدفوعات لتمكينها من أداء نصيبها فى الخطة القومية، وإنشاء مؤسسات مالية قوية تقوم بحماية الأموال العربية المهاجرة وإعادة توطينها فى استثمارات قومية، وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة على العمل المشترك، والعمل على إنشاء شركات عربية متعددة الجنسية تقوم بالتنافس الإنتاجى مع الشركات الدولية داخل الوطن العربى وخارجه، ويمكن البدء بتوحيد قطاعات نوعية معينة أو إنشاء تكتل اقتصادى من مصر

وأقطار أكثر استعدادًا على أن يضم له الجميع لاحقاً، ونعرف أنه لا فرصة لتكامل اقتصادى دون أن تكون السياسة دليلاً، فالإرادة السياسية هي الأساس في طلب الوحدة على اختلاف صورها الدستورية، ونقطة البداية هي دور المواطن في نسج شبكة الوحدة من متطلبات الحياة نفسها، وهذا هو طريق بناء معمار الوحدة الذى يكتمل بالقرار السياسى، ومن هنا كان لابد من النضال من أجل إقرار «حق المواطنة القومية» ومنح كل عربى حرية إختيار الإقامة في أى قطر والتمتع بكل حقوق ومزايا مواطن القطر نفسه في كافة المجالات، وضمان حرية التنقل بين الأقطار بدون تأشيرة مسبقة وبجواز سفر عربى موحد، وإسقاط الحظر القانونى «القطرى» على إنشاء أحزاب ونقابات وجمعيات قومية التكوين وتعزيز الاتحادات والهيئات القومية العربية، وتوفير تمثيل شعبى يراقب أداء مؤسسات الجامعة العربية لمهامها ويساعد على تنفيذ القرارات، وتكوين تحالف عربى جامع يضم العناصر المتقاربة من القوميين والإسلاميين واليساريين والليبراليين، وتكوين «برلمان للشعب العربى» بانتخابات حرة مباشرة على أساس الأوزان السكانية، والاتجاه لخلق عمود فقرى صلب للوحدة الشاملة بإتحاد جديد يضم مصر مع ليبيا والسودان وسوريا والعراق، وهى أقطار سبق لها أن دخلت في تجارب أو مشاريع وحدوية، وتصور أن يكون الاتحاد الجديد قطباً جازباً لجناحى الخليج والمغرب مع بقية أقطار العرب.

خامساً: نسعى لبناء مجتمع الشفافية واقتلاع الفساد:

الفساد فى بلادنا أكبر من اختلال قيم وتداعى أخلاق، وأوسع من ثقافة إستهلاك غدت تطلعات تقصر عن تلبيةها دخول وموارد، وأخطر من ضياع الحدود بين الحلال والحرام فهناك علاقة مصاهرة وزواج - غير مشروعة - بين السلطة والثروة والإعلام والفساد والتطبيع والقمع، فهناك فساد بالتشريعات بمد الحبال للفساد بالاقتصاد، قوانين وثغرات واستثناءات ينفذ منها أصحاب المصالح بتواطؤ ظاهر مع أصحاب السلطات، وقرارات تصدر وكأنها مدفوعة الأجر محسوبة العوائد الشخصية، ومساومات فى الكواليس وأحكام قضائية لا تجد سبيلها للتنفيذ، وحصار لأجهزة وسلطات الرقابة، وحجب للمعلومات ومنع تداولها فى الصحف، وإدارة للمؤسسات وكأنها من بواقى الأملاك الفردية، ودعم لسلطة المال بسلطة العنف جعل البلطجة هى الدستور المرعى وإن لم يكن مكتوباً، ونهب بأحجام مخيفة حول الفساد من ظاهرة إلى مؤسسة مافيا تستنزف الرصيد الباقى من ثروة الوطن ومقدرة المجتمع على الاحتمال والبقاء والتعايش المأمون وعن هذا تكشف «المنظمة العالمية للشفافية» فى تقريرها الصادر بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٩٨ أن مصر من الدول المصنفة فى المجموعة الرابعة فى ترتيب دول العالم من حيث الفساد وهى الأقل نظافة والأكثر فساداً، ومقاومة الفساد أصبحت من «فروض العين» أو «فروض الكفاية» فهى تستوجب شن حملة واسعة منظمة من مواقع القانون والاتصال الجماهيرى والإعلام الحر، وتستوجب التأكيد على حق هيئات الشعب فى

طلب بيانات ومعلومات تيسر لها فرص القيام بدور رقابى مباشر، وإعطاء الأفراد - بغير اشتراط المصلحة المباشرة - حق إقامة دعاوى جنائية ضد ظواهر الفساد كافة، ومنح الاستقلالية الكاملة والحصانة القضائية للرقابة الإدارية والجهاز المركزى للمحاسبات وإلزام أجهزة الرقابة - قانوناً - بنشر معلوماتها وتقاريرها في الصحف وتوفيرها لمن يطلب، وإصدار تشريع لمحاكمة الوزراء ورؤس الجمهورية عند الحاجة وإلزام الرئيس والوزراء والوكلاء والمحافظين وأعضاء البرلمان ورؤساء الهيئات والشركات والمؤسسات العامة وقيادات الأحزاب وهيئات المجتمع الاهلى وكل الشخصيات العامة ومن في درجتهم وأزواجهم وأصولهم وفروعهم، إلزام كل هؤلاء بتقديم إقرارات ذمة مالية علنية تنشر في الصحف ووسائل الإعلام كافة، وتقدم بما لديه من معلومات مخالفة لبياناتها لنشرها في الصحف أو دفعها أمام القضاء، ومنع قيام المسؤولين أو ذويهم بأعمال القطاع الخاص لمدة خمس سنوات بعد ترك مناصبهم، والتطبيق الحازم لقانون: من أين لك هذا؟ والمصادرة الكاملة للأنشطة والثروات مجهولة المصدر أو التى يثبت تهرب صاحبها من الضرائب وطبيعى أن هذه الإجراءات - وغيرها - تدعم حملة الأيدى النظيفة، لكن اقتلاع الفساد من جذوره يحتاج إلى تغيير جذرى في السياسات القائمة.

سادساً: نسعى لبناء مجتمع التنمية المستقلة:

والتنمية المستقلة تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس ونقطة المنطلق تنمية البشر ومن بعده تطور الإنتاج المحكوم بإعداد البشر القادرين

بدنياً وعقلياً ونفسياً على التعامل المتقدم مع البيئة واستخدام أدوات الإنتاج الحديثة. ومن هنا تبرز قضايا التنمية البشرية مثل الأمية الأبجدية والثقافية وتدهور أحوال التعليم وتخلفه وسوء التغذية في مرحلة النمو، وإنعدام الكثير من الصحة الوقائية والتفتير الشديد في علاج الفقراء ومحدودى الدخل، وتدهور البيئة من قبل الفقراء والأغنياء على السواء، والبطالة والفساد وتدهور أوضاع الثقافة في كافة مجالاتها.

ولذلك مجتمع التنمية المستقلة يبدأ بالتنمية البشرية على كافة المجالات التعليمية والصحية والإسكانية والشباب والطفولة وقضايا المرأة فكلها قضايا مهمة معالجتها يؤسس للإعتماد على الذات في مشروع التنمية وهنا لابد أن يكون منطلقنا في المعالجة معبراً عن إئتمائنا الاجتماعى للفقراء والمنتجين والكاسحين - الأغلبية من شعبنا - بعد ذلك نسعى لتنمية الإنتاج الوطن بإعادة مصادر الحركة إلى القطاعات المحلية المنتجة، وتقليص الوزن النسبى لخطر الإعتماد على المصادر الريعية (قناة السويس - البترول - السياحة) مع عدم إغفال تطويرها، والتحكم في النمو السرطانى لتجارة الأموال والمضاريات العقارية بوضع روادع وقواعد مناسبة، والهدف: دعم الاقتصاد العينى مقابل تقليص اقتصاد المضاربة، وتعزيز الطابع الإنتاجى بتكامل حلقاته وتوفير مستلزماته داخلياً، وتوجيه الإنتاج لإشباع الحاجات الاساسية أولاً بقدرات إنتاجية تحقق الاعتماد على النفس ومراعاة توافق إختيارات الإنتاج مع الذوق الوطنى، وتطوير المنتجات وأساليب إنتاجها بإمتلاك ناصية

المعرفة التكنولوجية المتطورة، والتدقيق في إختيار فروع الصناعة المتطورة الأولى بالرعاية، وتبنى استراتيجية تصنيع سريعة وطفورية وتنفيذ استراتيجية الربط بين الورش والصناعات الصغيرة المنتشرة بالآلاف عبر شبكة لتكامل حلقات التصنيع الوطني ومضاعفة نصيب الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٠٪ خلال عشر سنوات، وهو هدف لا يتحقق بدون مضاعفة معدل الإدخار المحلي ومعدل الإستثمار الإجمالي إلى ما لا يقل عن ثلث الناتج القومي، والتركيز على الصناعة لا يعنى إهمال الزراعة، فما جرى إهماله عندنا في الزراعة والصناعة هو النهج الإنتاجي المتطور الذي يعطى للتقدم العلمى أبرز الأدوار، وقد أصبحت الزراعة تعتمد على الصناعة المتطورة بدرجة أكبر مما كانت الصناعة تعتمد، تاريخياً، على الزراعة، ولذلك لا ينبغى التضحية بالزراعة من أجل التصنيع ولا يمكن تنمية الإنتاج الزراعى دون مراعاة علاقة الفلاح بالأرض، ونقطة البدء: إصلاح زراعى جديد يعيد النظر في الملكيات الغشائية واحتكار الأرض، وتأسيس صندوق حكومى لشراء الأراضى الزراعية المؤجرة من ملاكها وتمليكها للمستأجرين على أقساط طويلة الأجل، وحظر طرد أى مستأجر من أرضه، وإعادة النظر في قانون الإيجارات الزراعية الجديد، وإلغاء حجوزات بنك الإئتمان وديونه على الفلاحين الذين يملكون أو يزرعون أقل من ٥ أقدنة ووقف مطاراداتهم أمنيا وقضائياً، وتحويل بنك الائتمان وبنوك القرى إلى بنك التعاون الزراعى يملكه ويديره التعاونيون الزراعيون لخدمة الفلاحين والإنتاج الزراعى، ودعم تكامل حلقات التعاون الزراعى في الإنتاج

والإقراض والتسويق، وتعديل التركيب المحصولى لإشباع الحاجات الأساسية وتنشيط اتجاهات التكتيف المحصولى وبحوث التقاوى لتطوير أصناف عالية الإنتاجية وقليلة الاستهلاك للمياه والمخصبات الصناعية، وتطوير الإرشاد الزراعى بمشاركة كليات الزراعة فى الجامعات، وترشيد استخدام المياه، فهـ، ٩٧٪ من مواردنا المائية يأتى من خارج الحدود، ونصيب الفرد ٩٨٠ متر مكعب سنوياً (أى تحت خط الفقر المائى المقدّر دولياً بـ ١٠٠ متر مكعب للفرد)، وتنمية الزراعة مع ترشيد استخدام المياه يلزمه زيادة الاستثمارات فى الزراعة والرعى والصرف، ومضاعفة المخصصات الحالية (١٠٪ تقريباً)، وإنشاء صندوق خاص للتنمية الزراعية يجرى تمويله من زيادة الضرائب على السلع ومظاهر الإستهلاك الترفيهى والأراضى الزراعية المستقطعة لأغراض غير زراعية (مبانى ومنشآت وطرق ومصانع... إلخ) وحصولية بيع أراضى الدولة، والاستفادة من الاستثمارات فى تهيئة المناخ لزراعة غير تقليدية توجه للتصدير وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الحيوان والأسماك وسائر الكائنات البحرية، ومضاعفة الرقعة الزراعية المستقلة (٧,٤ مليون فدان حالياً) بالإسراع فى تعبئة شاملة لتنفيذ مشروعات الإستصلاح والتوسع الكبرى فى سيناء والجنوب ومنخفض القطارة والواحات الخارجية والداخلية (حيث يمكن زراعة مساحات شاسعة من أرض مصر اعتماداً على مصادر متعددة من بينها مخزون المياه الجوفية).

وتبنى معايير عادلة في توزيع الأرض الجديدة على الفلاحين المهجرين من مخزون الريف (٥٧٪ من سكان مصر) وعمال المشروعات والشركات العامة والخاصة والطاقت العربية المشاركة وفق خطة شاملة لتوسيع رقعة المعمور المصري، ومع تطوير الصناعة والزراعة يجب تفتيح مسام المجتمع الإنتاجية كلها وإطلاق طاقتها، فالتعاونيات قطاع فعال في المجتمع، وإنتاجها السنوي حالياً يتجاوز عشرة مليارات جنيه، وهناك عشرة ملايين مواطن منظمين في تعاونيات الزراعة والحرف والاستهلاك والإسكان والصيادين، وعدد الجمعيات التعاونية أكثر من ١٥ ألف، والقطاع التعاوني عميق الجذور في مصر وله مؤسساته الراسخة، والتعاون ينمى قيم الديمقراطية الاقتصادية والمسئولية المشتركة والوظيفة الاجتماعية للملكية، ويجب السعى لتوسيع قاعدة التعاونيات وتأكيد ديمقراطيتها وتعظيم إنتاجيتها وتحريرها من وصاية الدولة أو مظاهر الإنحراف بها، والحرفيون - أيضاً - قطاع فعال في حياة مصر عددهم أكثر من أربعة ملايين، ويقومون بتصنيع وصيانة وتجميع سلع عديدة وهم حلقة هامة في تكامل قطاعات الاقتصاد، ويجب تشجيع الحرفيين بإعفاء صغارهم من الضرائب المتراكمة عليهم، وقيام الحكومة بأداء التأمينات الاجتماعية عن عمالهم، وتسهيل إجراءات الترخيص لورش الحرفيين، وهي أفضل مدارس التلمذة الصناعية، وإنشاء بنك خاص لتمويل الصناعات الحرفية وتجميعهم في إتحادات أو تعاونيات تساعد على فتح سبل التصدير لمنتجاتهم ومشغلاتهم اليدوية بالذات، أيضاً يجب تشجيع

الحرف والصناعات البيئية، ودعم مشروعات الأفراد الصغيرة والمساعدة في الترويج والتسويق وتحسين الاستفادة بالميزات النسبية لموقع مصر وإمكاناتها الثقافية والبشرية باستثمار موقع مصر المتوسط لإقامة مناطق الصناعة والتصدير ونشر مراكز وورش صيانة وإصلاح السفن على الموانئ المتعددة، وتعظيم عائد السياحة في بلد هو متحف الدنيا كلها، فمصر تملك ثلثى آثار العالم ومشاهد حية مؤثرة من الحقب الفرعونية والتاريخ المسيحى والتاريخ الإسلامى السننى والشيعى، وهو ما يعنى أن أغلب البشر لهم مزاراتهم المحببة في مصر، ونصيينا الممكن من السياحة يفوق نصيينا الحال منها بعشرات المرات، ويتطلب نشاطاً هائلاً في الترويج والتسويق، وإنشاء وزارة خاصة للآثار، ودعم سياحة المعارض والمؤتمرات ودعم السياحة الداخلية، وتوفير منشآت سياحية متنوعة تخاطب أذواق السائحين القادمين من بيئات ثقافية مختلفة، أيضاً: يجب تشجيع السياحة الطبية خاصة من الأقطار العربية، ولدينا منشآت وخدمات طبية متطورة قادرة على الجذب لو جرى الترويج لها. كما يجب اعتماد التنمية المخططة التى تستهدف مضاعفة الدخل القومى في عشر سنوات على الأكثر، وتأكيد دور الدولة الوطنية في قيادة التنمية بكافة قطاعاتها، ووقف الاقتراض الخارجى المشروط وغير المرتبط بمشروعات استثمارية مخططة أو بالنقل الكامل للتكنولوجيا، وتفضيل الاقتراض عند الحاجة من جهات وأقطار عربية، والاستفادة القصوى من الثغرات وفترات السماح في اتفاقات الجات، والعمل على تحقيق تكافؤ أفضل من خلال الاندماج في كتلة اقتصادية عربية، فالكتل

الاقتصادية الأوسع لها مزاياها واستثناءاتها المنصوص عليها في اتفاقات الجات، والسعى من خلال مجموعة الثمانية (الدول الإسلامية) ومجموعة الـ ١٥ (لدول الجنوب) لضمان وحماية أكبر للأسواق والصناعات والمنتجات، وإلغاء العجز المتفاقم في ميزاننا التجارى بتنمية قطاعات التصدير ودراسة احتياجات الأسواق الأقل نمواً، والإتجاه شرقاً وجنوباً في تجارتنا الخارجية بنسبة الثلثين ووقف استيراد السلع الكمالية والترفيهية، والإحلال محل الواردات بإشباع الاحتياجات الأساسية وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى الحبوب، ودعم حصانة السوق بتنمية الاعتزاز بالمنتجات الوطنية مع تطويرها وتجويدها تحت شعار «صنع فى مصر ويعقول مصرية». ووقف برنامج خصخصة القطاع العام والعمل على إصلاحه اصلاً شاملاً وإدارته على أسس الكفاءة الاقتصادية والتطوير الإنتاجى، وتعزيز رقابة العاملين ومشاركتهم فى الإدارة وتنمية استثمارات القطاع العام، ودعم عمليات التجديد والإحلال والتشغيل الكامل لخطوط الإنتاج، وبيع الوحدات الخاسرة للعاملين أو للوحدات الأخرى الراجعة، ومساواة القطاع العام فى الحوافز والتسهيلات مع القطاع الخاص، وتعزيز دور التعاونيات والحرفيين فى الإنتاج والتسويق والتصدير، ودعم دور القطاع الخاص الوطنى المنتج فى كافة المجالات وأهمها مجالات التصنيع والمعلوماتية والمساواة التامة فى المعاملة والإغراءات والتسهيلات بين رؤوس الأموال العربية ومثيلاتها المحلية، وتقليص نشاط التوكيلات الأجنبية وحصر الأنشطة الطفيلية والاستهلاكية، ووقف نزيف الإعفاءات الضريبية الممنوحة بحجة

تنشيط الاستثمارات، وتوجيه الإعفاءات لقطاعات يعينها مطلوب تنميتها في إطار الخطة العامة والتشديد في تحصيل حقوق الدولة بأحكام قضائية، وفرض ضريبة اجتماعية تصاعدية، وإلغاء تشريعات السماح للأجانب بإنشاء وإدارة المطارات والموانئ والطرق وتملك الأراضى والعمل على تحديث الريف المصرى (الإنسان والمعمار والأرض) بما يحافظ على البيئة المميزة له في كافة مناحى الحياة المعاشة.

سابقاً: نسعى لبناء مجتمع الضمان الاجتماعى الشامل:

وتلبية الحقوق والحاجات الأساسية للإنسان، والتأكيد على حقوق التعليم والعمل والعلاج والسكن والتأمين والمعاش والبيئة النظيفة لكل مواطن بصفتها حقوقاً طبيعية ودستورية ملزمة، وهذه الحقوق - مع عدالة توزيع الثروة - عناصر جوهرية للتنمية البشرية التى هى عنوان رقى وتقدم الأمم، ومن حق كل مواطن أن يتعلم مجاناً، وأن يواصل طريق العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه، فالعلم طريق تعزيز الحياة الإنسانية وتكريمها، والعلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى، وتكافؤ الفرص فى التعليم والعلم هو الأساس، وإيقاف سرطان التعليم الخاص فى جميع المراحل مما فيها الجامعة الذى يحول العلم إلى سلعة ويهدر تكافؤ الفرص.

العمل حق وشرف وواجب، ومن حق كل مواطن أن يجد عملاً يتناسب مع كفايته واستعداداه ومع العلم الذى تحصل عليه، وأن يكون



هناك حد أدنى مناسب للأجور مرتبط بالإنتاج والأسعار ويتكفل به القانون، وحد أعلى للدخول تتكفل به الضرائب، ومن حق كل مواطن تتأخر عنه فرصة العمل أن تصرف له «إعانة بطالة» شهرية تقى بالحد الأدنى من ضرورات الحياة، وقرص العمل يجب توفيرها بالتوسع الإنتاجي في مشروعات العمالة الكثيفة، وتأهيل فوائض العمالة بإعادة التدريب لوظائف جديدة مطلوبة، والعمل بنظام تعدد الورديات (إثنان وثلاثة) في كافة قطاعات الإنتاج والخدمات لاستيعاب قوة العمل بالكامل وزيادة العوائد طفرًا في الوقت نفسه، ومن حق كل مواطن أن يحصل على معاش مناسب في سن التقاعد، والتأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا أنوارهم في العمل الوطني، وجاء الوقت الذي يجب أن يضمنوا فيه حقهم في الراحة المكفولة بالضمان، ومن حق كل مواطن أن يحصل على حقه في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجًا وبداءً سلعة تباع أو تشتري، وإنما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بثمن مادي، وحق كل مواطن في الرعاية يكفله نظام كفاء للتأمين الصحي الشامل، ويجب أن يزيد نصيب الصحة مع التعليم إلى ربع إجمالي الإنفاق العام على الأقل، ومن حق كل مواطن أن يجد السكن اللائم وفي حدود نسبة معقولة من دخله، ويمكن تبني جملة إجراءات من بينها، وقف ظاهرة الإسكان الترفي والمضاربات العقارية، وتقديم كافة التسهيلات في توفير الأراضي ومواد البناء بأسعار رخيصة، وعودة الدولة - بالمشاركة مع القطاعين الخاص والتعاوني - إلى تحمل مسئولياتها تجاه الإسكان الشعبي وتدخل الدولة

لمواجهة كافة أشكال الخروج على قوانين الإسكان بطول ممكنة عملياً مقبولة سياسياً وإجتماعياً وإدارياً، وإلزام أصحاب الشقق الخالية المغلقة بتأجيرها للراغبين، وصياغة تشريعات إيجابية عادلة، وحظر طرد مستأجر من سكنه، ويجب ضمان حق كل مواطن في بيئة نظيفة، بحماية النيل من التلوث، وحظر أى نشاط ضار بالبيئة والإنسان، فـ ٤٠٪ من سكان المدن يستشقون هواءً ملوثاً، وتضمن كل مشروع صناعى الاعتمادات اللازمة للتخلص من النفايات، والحد من الإفراط في استخدام الأسمدة الكيماوية، واستغلال نفايات الزراعة ونفايات الإنسان في توفير السماد العضوى وتوليد الطاقة الحيوية، وخطر استخدام الهرمونات في تربية الماشية أو زراعة الفواكه، وتنقية مياه الشرب من الملوثات الكيماوية، والاهتمام بالتنظافة العامة، وتعميم استخدام القوود الخالى من الرصاص في وسائل النقل.

هذه بعض أهدافنا ومطامحنا ، نتوجه بها إلى الشعب وحده .

ونثق أن الشعب هو المعلم ، وصانع التغيير ، وغايته .

ونؤمن أن إرادة الشعب من إرادة الله .

★★★

لائحة النظام الداخلي

الباب الأول: أحكام عامة

مادة (١) اسم الحزب: حركة الكرامة.

مادة (٢) المقر الرئيسي للحزب: مدينة القاهرة وله أن ينشئ فروعاً في كافة المواقع الجغرافية التي يتواجد بها الأعضاء.

مادة (٣) يهدف حزب حركة الكرامة إلى تأكيد الهوية الجامعة للأمة التي ينسجم فيها الانتماء الوطنى والقومى العربى والحضارى العربى الإسلامى. وتأكيد المساواة فى المواطنة بين أبناء الأمة مسلمين ومسيحيين. ويث معانى الثقة فى النفس والأمل فى المستقبل، والقدرة على مقاومة الهيمنة الغربية والصهيونية والفقر والفساد والاستبداد، واليقين فى انتصار الشعب. والإيمان بأن كرامة الإنسان منحة إلهية لا يجوز لبشر أو سلطة أن تهدرها أو تنتقص منها. وأنه لا كرامة للوطن بدون كرامة المواطن ولا كرامة للمواطن بدون كرامة الوطن. وأن إمكانيات أممتا البشرية والمادية والمعنوية كفيلة بتأكيد وتعزيز الكرامة لكل مصرى وعربى ولأمتنا بين أمم البشرية فى عالم المستقبل.

مادة (٤) المبادئ التنظيمية الأساسية لحزب حركة الكرامة تقوم على أن الحزب ليس بديلاً عن الجماهير إنما هو جزء منها ونجاحه فى تحقيق أهدافه مشروط بارتباطه بالناس. وأن العمل لمصلحة الجماهير وليس الحديث باسمها هو معيار الثورية، وأن

الديمقراطية داخل الحزب هي دليل مصداقية المطالبين
بالديمقراطية في المجتمع. وأن وحدة الإرادة في الحزب تكملها
مرونة التنظيم. وأن تعدد نقاط التأثير في القرار الحزبي ضمانه
لعدم احتكار القرار ولجماعية القيادة الحقة. وأن الالتزام برأي
الأغلبية مشروط باحترام حق الأقلية في التعبير والحركة من أجل
تشديد رأيها ديمقاطيا. وأن ضمان مشاركة الشباب في القيادة
شرط للديمقراطية والفاعلية معاً.

★★★

الباب الثاني: في العضوية

مادة (٥) عضوية الحزب حق لكل مواطن يؤمن بالمبادئ والاهداف الاساسية للحزب ويلتزم ببرنامجه ولائحته الداخلية. ويشترط في العضو:

- ألا يقل سته عن ١٨ عامًا.
- أن يكون ملتزمًا بالقيم الدينية وأن يكون حسن السمعة.
- أن يقدم طلبًا كتابيًا إلى الحزب يتضمن اقتراحه لمهمة أساسية خاصة به.
- أن يلتزم بدفع الاشتراك الشهري الذي يقره الحزب.

مادة (٦) كل من قدم طلبًا كتابيًا للحزب يصبح عضوًا منتسبًا بمجرد تقديم الطلب ولا يشترط صدور قرار بقبوله. يصدر قرار من لجنة التنسيق بالوحدة ليصبح عضوًا عاملاً خلال ستة شهور يجتاز خلالها دورة تأمله للعضوية العاملة.

مادة (٧) جميع اعضاء الحزب متساوون في الحقوق والواجبات.

مادة (٨) واجبات العضو العامل بالحزب هي:

- أن يبادر إلى العمل لحل مشاكل الجماهير والارتباط بها وكسب ثقتها والتعلم منها.

- أن يعمل على تحقيق برنامج الحزب وينفذ ما يكلفه به من واجبات.
 - أن يكون له دور فعال في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني (نقابات، جمعيات، مراكز شباب... إلخ).
 - أن يحافظ على وحدة الحزب ويتصدى لآى خروج عليها.
 - أن يلتزم بقرار الأغلبية ويشارك في تنفيذه، ويحترم رأى الأقلية ويمكنها من التعبير عنه.
 - أن يواظب على حضور الاجتماعات ودفع الاشتراك المالى المقرر.
- مادة ٩) حقوق العضو العامل بالحزب هي:
- أن يشارك في نشاط الوحدة الأساسية المنتمى إليها وفي النشاط العام للحزب.
 - أن يشترك بحرية كاملة في المناقشات التى تتم داخل الحزب.
 - من حق العضو أن يدعو لرايه المخالف لراى الأغلبية وأن يسعى للترويج لرايه منفردًا أو مع آخرين يشاركونه نفس الراى وله في ذلك أن يتصل بمؤسسات الحزب المختلفة وأن ينشر رايه في صحف الحزب أو في نشرة غير دورية أو بآى وسيلة نشر داخل الحزب ويلتزم الحزب في هذه الحالة بتوفير الإمكانيات المتاحة لتحقيق هذا الغرض.

● أن يشارك في التصويت والترشيح في المستويات المختلفة وفقاً للقواعد المنظمة لذلك.

مادة (١٠) تسقط العضوية في الحالات التالية:

- الاستقالة، ولا يشترط صدور قرار بقبولها.
- فقدان العضو لشرط من شروط العضوية.
- إذا تعامل بأى شكل من أشكال التعامل مع العدو الصهيونى أو شارك في التطبيع بأى صورة.
- التأخر في سداد الاشتراك لمدة ستة أشهر على أن يتم التنبيه قبل إسقاط العضوية بشهر على الأقل.
- الفصل نتيجة مخالفة البرنامج أو اللائحة ويتم ذلك وفق لائحة النظام ، ويكون قرار الفصل ملزماً حال صدوره من لجنة الانضباط العليا.

مادة (١١) وفاة العضو لاتسقط عضويته وإنما تنقله إلى جدول «عضوية التكريم».

مادة (١٢) يجوز بتوصية من لجنة التنسيق بالوحدة الأساسية أو لجنة التنسيق المركزية إعادة العضوية إلى الأعضاء الذين سقطت عضويتهم في الحالات المبينة في المادة السابقة وذلك بقرار من لجنة الانضباط المركزية.

الباب الثالث: الهيكل التنظيمي للحزب

مادة (١٣) يتكون الهيكل التنظيمي للحزب من مستويين:

- الوحدة الأساسية وتنشأ في المراكز والاقسام والبنادر، وتنتخب لجنة تنسيق الوحدة الأساسية.
- المؤتمر العام وينتخب لجنة التنسيق المركزي.

مادة (١٤) تتكون جميع مستويات الحزب بالانتخابات من بين اعضاء الحزب العاملين والمسددين للاشتراك حتى وقت إجراء الانتخابات ويشترط أن تكون نسبة الثلث على الأقل من المستويات المنتخبة من الشباب أقل من ٣٥ سنة.

مادة (١٥) مدة كل دورة انتخابية ثلاث سنوات ويعاد انتخاب كل المستويات قبل نهاية المدة بأربعة أشهر وفق جدول زمني ولائحة إجراءات تضعها لجنة التنسيق المركزية قبل الانتخابات بشهرين على الأقل.

مادة (١٦) لا يجوز لمن يشغل موقع المنسق العام للحزب أو منسق الوحدات الأساسية أو المنسقين في اللجان النوعية في المستوى المركزي أو الوحدات الأساسية أن يعيد ترشيح نفسه لشغل نفس الموقع أكثر من دورة تنظيمية واحدة (ثلاث سنوات). ويجوز له ذلك بعد ترك موقعه مدة لا تقل عن دورة تنظيمية واحدة (ثلاث سنوات).

الفصل الأول: المستوى القاعدي

مادة (١٧) الوحدة الأساسية:

- هي قاعدة البناء التنظيمي وكل عضو يجب أن يكون مسجلاً في وحدة أساسية.

مادة (١٨) تنشأ الوحدة الأساسية على أساس جغرافي على مستوى كل مركز أو قسم أو بندر.

- مؤتمر الوحدة ويتكون من مجموع الأعضاء العاملين بحد أدنى ٢٥ عضواً.

- لجنة التنسيق وتنتخب بنسبة ٣٠٪ من مؤتمر الوحدة وبحد أقصى ١٥ عضواً بما فيهم منسق الوحدة.

مادة (٢٠) مؤتمر الوحدة:

- يعتبر أكبر سلطة لحزب حركة الكرامة على مستوى الوحدة ويضع المؤتمر الخطط المناسبة لحركة الوحدة.
- ويعقد المؤتمر جلسته الافتتاحية برئاسة عضوين أحدهما أكبر الأعضاء سناً والآخر أصغر الأعضاء سناً.
- ينتخب المؤتمر في بداية أعماله منسق عام الوحدة.
- ينتخب المؤتمر في نهاية أعماله لجنة التنسيق وفقاً للمادة ١٩.

● ينعقد المؤتمر مرة كل سنة لدراسة جدول أعمال تضعه لجنة التنسيق ويجوز دعوة المؤتمر لدورة غير عادية بناء على طلب لجنة التنسيق أو ثلث أعضاء المؤتمر.

● إذا لم يتوفر لمؤتمر الوحدة الأساسية الحد الأدنى للعضوية تعتبر وحدة تحت التأسيس بشرط أن لا يقل عدد عضويتها عن خمسة أعضاء.

مادة (٢١) لجنة التنسيق:

هي قيادة العمل اليومي على مستوى الوحدة وتتولى الإدارة اليومية وتنفذ قرارات مؤتمر الوحدة وتوجيهات المستوى الأعلى وترسل تقارير فصلية (كل أربعة أشهر) للمستوى الأعلى.

١ - تدعو إلى برنامج الحزب وسياساته والالتحام بال جماهير وتبنى مشكلة ومحاولة حلها وتنمية الوعي السياسى لديها ورفع مستوى أعضاء الحركة الثقافي والسياسى والتنظيمى وكسب عضوية جديدة.

٢ - لجنة التنسيق مع المؤتمر العام للوحدة لها استقلال تام فى وضع خططها ومتابعتها وتقييم الأعضاء.

٣ - لجنة التنسيق هي الجهة التى تقبل العضوية الجديدة وترفضها.

٤ - للجنة التنسيق تشكيل مجموعات خدمة عامة فى المجالات المختلفة (محو أمية - نقوية - تشجير... إلخ).

٥ - تختار لجنة التنسيق من بينها عددًا من المنسقين للمهام التي تقررها حسب احتياج الجماهير والحركة في الموقع على أن يكون من بينهم منسق للخدمة العامة ومنسق للتشغيل ومنسق للتنظيم.

٦ - تختار لجنة تنسيق الوحدة الأساسية أحد أعضائها ليمثلها في لجنة المتابعة على مستوى المحافظة تكون مهمتها التنسيق والمتابعة ونقل الخبرات وإداء بعض المهام التنظيمية دون المساس بصلاحيات المستوى القاعدي ولا تعتبر لجنة متابعة المحافظة مستوى تنظيمي.

الفصل الثاني: المستوى المركزي

مادة (٢٢) المستوى المركزي لحزب حركة الكرامة يتكون من:

• المؤتمر العام.

• لجنة التنسيق المركزية.

مادة (٢٣) المؤتمر العام:

• أعلى سلطة لحزب حركة الكرامة.

• يضع الإطار العام لخطة الحزب ويرسم سياساته ويناقش التقارير التي تقرها لجنة التنسيق المركزية ويصدر القرارات

بشأنها. ويقر برنامج الحزب ولائحته. وينتخب المنسق العام
ويسحب الثقة منه.

مادة (٢٤) يتشكل المؤتمر العام من:

١ - ممثلى مؤتمرات الوحدات الأساسية بواقع عضوين عن كل
وحدة، ينتخبهم مؤتمر الوحدة على ألا يكون من بينهم منسق
الوحدة.

٢ - نسبة ١٠٪ من مجموع المؤتمر تقترحه لجنة التنسيق
المركزية السابقة على المؤتمر ويراعى في اختيارهم أن يكونوا
من شاغلي المواقع الجماهيرية ومن ذوى الكفاءة السياسية
والخبرة التنظيمية.

٣ - ينتخب المؤتمر فى أول جلسة لدورة انعقاده هيئة رئاسة من
سبعة أعضاء على الأكثر برئاسة أكبر الأعضاء سنًا وليس
لأعضائها الحق فى ترشيح أنفسهم لائ مستوى.

٤ - ينتخب المؤتمر فى بداية أعماله منسق عام الحزب وفى نهاية
أعماله لجنة التنسيق المركزية.

٥ - يجتمع المؤتمر مرة كل سنة فى دورة عادية سياسية. وكل
ثلاث سنوات فى دورة تنظيمية. وفى دورات غير عادية بناء
على دعوة من لجنة التنسيق المركزية أو ثلث أعضاء المؤتمر.

مادة ٢٥) المنسق العام:

١ - منسق عام الحزب هو الممثل القانوني للحزب لدى الغير
والناطق الرسمي بلسان الحزب.

٢ - يرأس الاجتماعات الحزبية التي يحضرها.

مادة ٢٦) لجنة التنسيق المركزية:

١ - هي القيادة اليومية للحركة.

٢ - تتشكل بالانتخاب من أعضاء المؤتمر بنسبة ١٠٪ من
أعضاء المؤتمر ويحد أقصى ٢٢ عضو. بالإضافة إلى سبعة
أعضاء احتياطيين يحق لهم حضور الاجتماعات دون
التصويت.

٣ - تنتخب لجنة التنسيق من بين أعضائها ثلاثة منسقين عامين
مساعدين هم: المنسق العام المساعد للخدمة العامة / المنسق
العام المساعد للشئون السياسية / المنسق العام المساعد
للشئون الحزبية. وعددًا من المنسقين المركزيين للمهام
النوعية التي تراها لجنة التنسيق ضرورية لإنجاز خطة
الحزب على أن يكون من بينها: منسق المنظمات الجماهيرية /
منسق الشئون المالية / منسق العمل الجبهوي / منسق
التنظيم المركزي / منسق التثقيف المركزي.

٤ - المنسق العام والمنسقون المساعدون الثلاث والمنسقون
المركزيون للجان النوعية يشكلون معًا إدارة يومية للعمل

الحزبي تجتمع مرة كل أسبوع وفي حالة غياب المنسق العام

يدير اجتماعاتها المنسق العام المساعد للخدمة العامة.

٥ - تجتمع لجنة التنسيق المركزية مرة كل شهر.

مادة (٢٧) تختص لجنة التنسيق المركزية:

١ - تنفيذ قرارات المؤتمر العام للحزب.

٢ - تعيين رؤساء المؤسسات الصحفية للحزب والأعضاء غير

المنتخبين في مجالس إدارتها.

٣ - إصدار قرارات تشكيل المنظمات الجماهيرية المساعدة

وحكومة الظل وبرلمان الشعب.

★★★

الباب الرابع: التنظيمات الجماهيرية المساعدة

مادة (٢٨) ينشئ حزب حركة الكرامة تنظيمات جماهيرية مساعدة تتفق مع المبادئ العامة للحزب ولها استقلال تام في حركتها ولا يشترط في عضويتها أن تكون مقصورة على عضوية الحزب. وتعمل في قطاعات اجتماعية محددة بعينها (الفلاحين - المرأة - النقابات - المهنية - النقابات العمالية - الطفل - الحرفيين...) أو تتولى مهمة العمل الجماهيري في قضية محددة بعينها (مقاومة التطبيع - تطوير التعليم - محو الأمية - تنمية الإنتاجية الزراعية - تشجيع الابتكار والبحث العلمي...). وتضع كل منظمة جماهيرية مساعدة للحزب لائحته الداخلية ويجوز لمن يمثلها أن يحضر اجتماع لجنة التنسيق المركزية لحزب حركة الكرامة ما لم يكن عضواً بها دون أن يكون له حق التصويت.

★★★

الباب الخامس حكومة الظل

مادة (٢٩) يشكل حزب حركة الكرامة حكومة الظل تتكون من مجموعة

من الكفاءات والشخصيات العامة من الحزب ومن خارجه.

١ - يصدر قراراً بتشكيل حكومة الظل وتعديلها وإقالتها من
لجنة التنسيق المركزية.

٢ - تلتزم حكومة الظل بتقديم برنامج لعملها مرة كل عام يناقش
أمام برلمان الشعب الخاص بحزب حركة الكرامة.

٣ - من خلال الحزب تحاول حكومة الظل تقديم نماذج عملية
لحل مشكلات المجتمع يطبقها الحزب من خلال مؤسساته
المختلفة.

٤ - تلتزم صحافة الحزب بنشر برنامج الحكومة السنوى.

الباب السادس برلمان الشعب

مادة ٣٠) يشكل حزب حركة الكرامة برلمان الشعب من أعضاء مجلس الشعب من الحزب ومن أعضاء مجلس الشعب من خارج الحزب الذين يرغبون في الانضمام للبرلمان ومن مرشحي انتخابات مجلس الشعب الذين لم يوفقوا في الانتخابات من داخل الحزب وخارجه والذين حققوا نتائج واضحة من التأييد الشعبي خاصة ضحايا تزوير الانتخابات. ويهتم برلمان الشعب بدراسة البيان السنوي لحكومة الظل ودراسة مشروعات قوانين ودراسة مشاكل الجماهير بدوائرها ومحاولة حلها. وبرلمان الشعب يصدر قراراً بتشكيله من لجنة التنسيق المركزية ولا يجوز حله إلا بقرار من مؤتمر عام حزب حركة الكرامة والبرلمان استقلال كامل في حركته ويقدم تقريراً سنوياً للمؤتمر عن نتائج أعماله وهو المعنى بعمل لائحته الداخلية ونظام عمله ومكان انعقاد جلساته. ومدة المجلس خمس سنوات.

الباب السابع: قواعد وأجراءات التكميلية

مادة (٣١) لا تكون مؤتمرات الحزب ولجان التنسيق على كافة المستويات صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء وتصدر القرارات في هذه المستويات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

مادة (٣٢) يجوز للمنسق العام أو ثلث أعضاء لجنة التنسيق الدعوة لاجتماع غير دوري لدراسة موضوعات طارئة ولا تكون هذه الاجتماعات صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد أعضاء المستوى.

مادة (٣٣) يجوز للجنة التنسيق أو ثلث أعضاء المؤتمر دعوة المؤتمر لاجتماع غير دوري لدراسة موضوعات طارئة لاتمس الهيكل ويكون الاجتماع صحيحاً إذا حضر أكثر من نصف عدد أعضاء المستوى.

مادة (٣٤) يجوز للجنة التنسيق أو ثلث أعضاء المؤتمر دعوة المؤتمر لاجتماع غير دوري لدراسة موضوعات تمس الهيكل وسحب الثقة ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور ثلثي أعضاء المؤتمر القرارات صحيحة بموافقة ثلثي عدد الحاضرين.

مادة (٣٥) كافة الاجتماعات التنظيمية لا تكون صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء فإذا تعذر ذلك يؤجل الاجتماع لمدة

لائحة النظام الداخلي

ساعتين ويكون الانعقاد صحيحاً بحضور ٢٥٪ من الأعضاء ويكون القرار صحيحاً بأغلبية الحاضرين، ولا يصح انعقاد أى مستوى بأقل من ٢٥٪ من عدد أعضائه.

مادة (٣٦) إذا لم تجتمع لجنة التنسيق ثلاث اجتماعات متتالية، يدعى مؤتمر المستوى للانعقاد لمناقشة أسباب عدم الاجتماع ويتخذ المؤتمر القرارات المناسبة لذلك. وإذا تخلف عضو مستوى عن حضور مستواه ثلاث مرات متتالية دون عذر مقبول تسقط عنه عضوية المستوى.

مادة (٣٧) في حالة خلو موقع تتخذ الإجراءات التالية:

١ - في مستوى الوحدة، في حالة خلو موقع المنسق ينتخب منسق جديد من مؤتمر الوحدة ويتولى منسق الخدمة العامة مهامه لحين إتمام ذلك.

٢ - في المستوى المركزى:

● في حالة خلو موقع المنسق العام يدعى المؤتمر في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لانتخاب منسق عام جديد ويقوم المنسق العام المساعد للخدمة العامة بمهامه.

● في حالة خلو موقع منسق عام مساعد يتم انتخاب البديل من لجنة التنسيق المركزية.

الباب الثامن، فى الشؤون المالية

مادة (٣٨) تبدأ السنة المالية من أول يناير وتنتهى بنهاية ديسمبر من كل عام.

مادة (٣٩) تتكون موارد الحزب من رسوم الانضمام واشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم وحصيله عائد استثمار أموال الحزب.

مادة (٤٠) يحدد المؤتمر العام قيمة الاشتراك ورسم العضوية ويجوز تحصيله شهرياً أو سنوياً.

مادة (٤١) لجنة تنسيق الوحدة تحتفظ بنسبة ٧٠٪ من حصيله الاشتراكات ورسوم العضوية والتبرعات من أعضائها لتمويل نشاطها والـ ٣٠٪ الباقية للمستوى المركزى. ويقدم منسق الشؤون المالية تقريراً ربع سنوياً عن الشؤون المالية للجنة التنسيق.

مادة (٤٢) يجوز للحزب تلقى التبرعات والهبات من أصدقاء الحزب غير الأعضاء به على النحو الذى نظمه القانون ويكون قبول هذه التبرعات بموافقة لجنة التنسيق المركزية.

مادة (٤٣) لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على أغراضه وأهدافه.

مادة (٤٤) يودع الحزب أمواله فى أحد المصارف المصرية.

مادة ٤٥) تختار لجنة التنسيق المركزية مراقب حسابات لإسكاف
دفاتر حسابات إيرادات ومصروفات الحزب وتتم المراجعة
الحسابية مرتين سنوياً على الأقل.

مادة ٤٦) يعرض الحساب الختامي على المؤتمر (الوحدة / العام)
لإقراره سنوياً وينشر ملخص واف له في صحافة الحزب.

مادة ٤٧) تراعى أحكام قانون الأحزاب بشأن الجوانب المالية كما
تراعى كافة قوانين الدولة المنظمة للأمور المالية بالنسبة
للأحزاب.

مادة ٤٨) كل من يرشح نفسه لموقع المنسق العام أو عضوية لجنة
التنسيق المركزية يلتزم بتقديم إقرار ذمة مالية ضمن أوراق
ترشيحه وإلا رفض طالب الترشيح.

★★★

الباب التاسع: قواعد الانضباط الحزبي

مادة (٤٩) الانضباط التنظيمي واحترام اللائحة والحفاظ على شروط العضوية وممارسة حقوقها وواجباتها يخضع لقواعد وإجراءات الانضباط التي تفصلها لائحة الانضباط الحزبي الداخلي التي يصدرها المؤتمر العام.

مادة (٥٠) سلطة تطبيق الجزاء على اعضاء الحزب بيد لجنة الانضباط الحزبي وحدها ووفقاً لنصوص لائحة الانضباط.

مادة (٥١) تتشكل لجنة الانضباط الحزبي المركزية من سبعة اعضاء ينتخبهم المؤتمر العام ويشترط فيهم عدم تولى أى مهمة تنظيمية أخرى ولا يسرى عليهم شرط السن المنصوص عليه في اللائحة، ويقدم اقتراح بأسمائهم إلى المؤتمر العام من المنسق العام للحزب. ويشكل الاعضاء السبعة دائرتين من بينهم تكون أحدهما استئنافية، ويضعون قواعد عملهم الداخلي.

مادة (٥٢) وتتشكل لجنة الانضباط في المستوى القاعدي من ثلاثة اعضاء ينتخبهم مؤتمر الوحدة الأساسية ولا ينطبق عليهم شرط السن.

مادة (٥٣) تختص لجنة الانضباط في المستوى القاعدي بالنظر في المخالفات المنسوبة لأعضاء المستوى ولها أن تطبق عليها الجزاءات المنصوص عليها في لائحة الانضباط عدا التجميد والفصل.

لائحة النظام الداخلي

مادة (٥٤) لجنة الانضباط المركزي يحق لها تطبيق كافة العقوبات.
وللمتضرر أن يتظلم أمام الدائرة الاستئنافية.

مادة (٥٥) لا سلطة على لجنة الانضباط المركزي إلا لضميرها ونصوص
اللائحة. والمؤتمر العام وحده هو صاحب سلطة محاسبة
أعضائها أو نقض قراراتها.

الباب العاشر: احكام انتقالية

مادة (٥٦) تكتسب عضوية الحزب العضوية العاملة دون المرور بالعضوية المنتسبة حتى انعقاد المؤتمر الاول للحزب.

مادة (٥٧) مجموع المؤسسين للحزب يشكلون المؤتمر التأسيسي الاول وينتخب من بين أعضائه منسق عام ولجنة تنسيق مركزية تنتهى مهمتها مع انعقاد المؤتمر العام الاول للحزب ويقرر المؤتمر التأسيسي موعد اجراء انتخابات الحزب وبرنامج زمنى للانتخابات فى موعد لا يتجاوز ستة أشهر من الموافقة على إنشاء الحزب.

★★★

قائمة المؤسسين

قائمة المؤسسين

العضو	المهنة	العضو	المهنة
١ إبراهيم السعيد محمد إبراهيم صالح	محاسب	الدقهلية	فئات
٢ إبراهيم محمد إبراهيم	مربي	القليوبية	عمال
٣ إبراهيم عبد القادر إبراهيم	موظف	القاهرة	فئات
٤ إبراهيم محمد مصطفى أحمد	موظف	كفر الشيخ	عمال
٥ أحمد إبراهيم أحمد خليل	محام	كفر الشيخ	فئات
٦ أحمد طاهر عبد القادر	محام	الدقهلية	فئات
٧ أحمد عبدالسلام عبدالرحمن	ملاحظ	القاهرة	عمال
٨ أحمد طاهر أحمد	محاسب	الدقهلية	فئات
٩ أحمد محمد أحمد الفزراوى	مدير إدارة	القاهرة	فئات
١٠ أحمد مصطفى محمد	مفتش محووق	الدقهلية	فئات
١١ أسامة محمود عبدالرحمن أحمد	دبلوم تجارة	سوهاج	عمال
١٢ أحمد كمال أحمد	طالب	القليوبية	عمال
١٣ أشرف محمد محمود عزيز	محاسب	مرسى مطروح	فئات
١٤ كرام عبدالرحيم السيد محمد عوض	محاسبة	الدقهلية	فئات
١٥ السيد أحمد السيد العشرى	عامل زراعى	الدقهلية	فلاح
١٦ السيد اسمعيل فوزى على	محاسب	القليوبية	فئات
١٧ السيد أنور محمد الحکش	عامل	الدقهلية	عمال
١٨ السيد عبدالحسن محمد السيد	محام	سيدي الجويه	فئات
١٩ السيد عبده الكلى محمد زاهر	طبيب	الدقهلية	فئات
٢٠ أحمد زكى عبد الرزاق مصطفى	محاسبة	البحيرة	فئات
٢١ أميرة أحمد عبدالقنسى بدر	موظفة	الدقهلية	فئات
٢٢ عبد الجليل عبد الجليل	راجل	القاهرة	فئات
٢٣ انتصار شوقى أحمد حسان يوسف	طالبة	القاهرة	عمال
٢٤ إيمان حاتم محمد إبراهيم	إدارية	القاهرة	عمال
٢٥ أمين أنيس سامى	أخصائى اجتماعى	القليوبية	فئات
٢٦ إيزيد محمد رضا مصطفى ماهر	مدرس	القليوبية	فئات
٢٧ جابر عبده مصطفى أحمد	ملاحظ ميكانيكى	الاسكندرية	عمال
٢٨ جمال أحمد كمال القين صبير	مدرس	سوهاج	عمال
٢٩ حاتم البدرى حامد	مهندس	الشرقية	فئات
٣٠ حسن السيد بدوى حاتم	فنى	الغربية	عمال
٣١ حسن عبدالجليل صبح	سائق	دمياط	عمال
٣٢ حسين مصطفى حسن قريش	طالب	القليوبية	عمال

حزب حركة الكرامة

الترتيب	العضو	المهنة	المحافظة	الصفة
٢٢	حسين عثمان حسين شطيسا	معاشر	الجيزة	عمال
٢٣	حسين طه محمد مصطفى علي	مطويع زراعي	الجيزة	عمال
٢٤	حسين محمد محمود السيد مطوم	بلد	القاهرة	فئات
٢٥	حضر عبدالعظيم عبدالعظيم	معلم	المنيا	فئات
٢٦	حمدي عبدالعليم السيد هيكل	إداري	القليوبية	فئات
٢٧	حسين عبدالعظيم مصطفى	معلم	المنيا	فئات
٢٨	حنان كمال علي محمد	بكالوريوس إعلام	القاهرة	فئات
٢٩	حنان محمود السيد مصطفى	موظف	المنيا	عمال
٣٠	خالد يوسف حلمي محمد يوسف	مخرج سينمائي	القليوبية	فئات
٣١	خالد إبراهيم محمد حسن	أعمال زراعية	الجيزة	فئات
٣٢	رجب يحيى عبدالحسن البنا	محامية	القاهرة	فئات
٣٣	محمد مصطفى محمد حسن	معلم	المنيا	فئات
٣٤	محمد عبدالقنى عبدالرحيم	فلاح	الجيزة	فلاح
٣٥	محمود السيد محمد السيد	معلم	المنيا	فئات
٣٦	رضا عبدالعزیز بدوى الزهرى	طبيب	دمياط	فئات
٣٧	رفق عزالدين علي إبراهيم	طبيب أطفال	دمياط	فئات
٣٨	رمضان سلامة السيد سرحان	موظف	دمياط	عمال
٣٩	رويف حسن علي محمد علي	فلاح	الجيزة	فلاح
٤٠	رمضان محمد عبدالعليم	مقاول	قنا	فئات
٤١	رويف حسن السيد محمد علي مطوق	معلم	الجيزة	فئات
٤٢	سامح محمد لطفى الريدى	طالب	المنيا	عمال
٤٣	سليمان محمد محمد حسن	معلم	القاهرة	فئات
٤٤	سامي عبدالمنعم حامد	كيميائي	الشرقية	فئات
٤٥	سامي عبدالمنعم شرف عبد	معلم	المنيا	فئات
٤٦	سامي عبدالوهاب محمود مصطفى	مدرس	القليوبية	فئات
٤٧	سعيد محمد محمد علي	معلم	سوهاج	فئات
٤٨	سعد عبود عبدالواحد قطب	محام	بنى سويف	فئات
٤٩	سعيد محمد محمد علي	معلم	المنيا	عمال
٥٠	سعيد ناسجى إمام	عامل إنتاج	الجيزة	عمال
٥١	سلامة سلامة السيد سرحان	بكالوريوس زراعية	دمياط	فئات
٥٢	سلمى حمدين عبدالغالى صباحي	طالبة	الجيزة	عمال
٥٣	سليم علي محمد السيد	طالبة	القاهرة	عمال

قائمة المؤسسين

٢	المؤسس	المهنة	المحافظة	الصفة
٦٥	سيد محمد فتحي محمد	إدارى	اسماعيلية	عمال
٦٦	عزت محمد ملاح محمد	محام	القاهرة	فئات
٦٧	صابر أبوبكر السيد أحمد بهوت	مدرس	كفر الشيخ	فئات
٦٨	ميسى الصغير بيك حميد الفرار	استشارى ليدرس	البحيرة	فئات
٦٩	صبيح الصبايح يوسف النادى	فنى ميكانيكى	الدقهلية	عمال
٧٠	صلاح محمد مرسى الحكيم	عامل	الدقهلية	عمال
٧١	طارق سعيد زكى على	طالب	البحيرة	عمال
٧٢	طارق سيد محمد الصالح	فنى	الشرقية	عمال
٧٣	طارق محمد جاد	ديپوم تجارة	الدقهلية	عمال
٧٤	طارق محمد عورت النادى	مهندس	القاهرة	فئات
٧٥	عادل بكري السيد	محاسب	بورسعيد	فئات
٧٦	طارق محمد عبد الرحمن	محاسب	القاهرة	فئات
٧٧	عادل محمود محمد إبراهيم	محاسب	الإسكندرية	فئات
٧٨	عادل محمد عبد القادر	محام	الدقهلية	فئات
٧٩	عبد الجليل قطب عبد الجليل مرسى	مهندس زراعى	كفر الشيخ	فئات
٨٠	عبد الرحمن حسن العوحيش	محام	الإسكندرية	فئات
٨١	عبد العزيز محمد الحسينى	مهندس	الجيزة	فئات
٨٢	عبد الشرف سمور عبد الشرف طاهر	أستاذ كساب	الدقهلية	فئات
٨٣	عبد القادر محمود عبد الوهاب الزقنارى	طباخ	كفر الشيخ	عمال
٨٤	عبد القادر رشاد عبد القادر طاهر	مهندس زراعى	مرسى مطروح	فئات
٨٥	عبد المجيد محمد راشد	محام	الدقهلية	فئات
٨٦	عبد الله إبراهيم طاهر سمور	أستاذ محاضر	الجيزة	عمال
٨٧	عبدل تقاغو متى	مهندس - معاش	القاهرة	فئات
٨٨	عبدل تقاغو متى	محاسب	مرسى مطروح	فئات
٨٩	عصام عبد العزيز الاسلامبولى	محام	القاهرة	فئات
٩٠	علي أحمد عبد الله أبو بكر	مهندس جسات	مرسى مطروح	فئات
٩١	علي مجاهد محمد	طبيب	الدقهلية	فئات
٩٢	علي السيد السيد مرسى	محاسب	الشرقية	فئات
٩٣	عمرو أحمد عبد الفتى بدر	طبيب	الدقهلية	فئات
٩٤	عمر عبد الجليل عمر النادى	مهندس ميكانيكى	كفر الشيخ	فئات
٩٥	عيد محمد منصور أبو العلا	محاسب	مرسى مطروح	فئات
٩٦	علي محمد علي محمد عبد الله	موظف	الإسكندرية	عمال

حزب حركة الكرامة

العضو	الهيئة	المحافظة	الصفة
٩٧ فؤاد أحمد إبراهيم تعليب	محام	الدقهلية	فئات
٩٨ فؤاد أحمد إبراهيم تعليب	محام	الدقهلية	فئات
٩٩ فؤاد عمر مصطفى شرف	موظف	كفر الشيخ	عمال
١٠٠ فؤاد عمر مصطفى شرف	محام	الدقهلية	عمال
١٠١ فايزة منداوى عبدالحافظ	موظفة	البحيرة	فئات
١٠٢ كمال محمد رفاعى أبو عيطة	محام	الجيزة	عمال
١٠٣ كمال محمد رفاعى أبو عيطة	مأمور ضرائب	الجيزة	فئات
١٠٤ كمال محمد رفاعى أبو عيطة	محام	الدقهلية	فئات
١٠٥ كوثر عبدالسميع عيد الخولى	دراسات عليا	الجيزة	فئات
١٠٦ كوثر عبدالسميع عيد الخولى	محام	الدقهلية	فئات
١٠٧ متولى عوض إبراهيم إبراهيم	معايش	الدقهلية	عمال
١٠٨ ممدوح إبراهيم عبد الشافعى	مهندس زراعى	الدقهلية	فئات
١٠٩ مجدى إبراهيم عيسى السائس	محام	البحيرة	فئات
١١٠ مجدى محمد مرسى زكى	أستاذ مساعد	الشرقية	فئات
١١١ محمد إبراهيم حسن	فلاح	الجيزة	فلاح
١١٢ محمد أحمد إبراهيم التميمى	طبيب	البحيرة	فئات
١١٣ محمد السيد حامد شومان	دبلوم صنايع	مرسى مطروح	عمال
١١٤ محمد أمين محمد عبد الله	مدير مكتبات	المنوفية	فئات
١١٥ محمد بدر الدين أحمد بدر	صحفى	القاهرة	فئات
١١٦ محمد توفيق محمد سليمان	محام	الدقهلية	عمال
١١٧ محمد حامد على عباس	صيدلى	الإسكندرية	فئات
١١٨ محمد حسن عبد الحافظ محمد	مهندس زراعى	المنوفية	فئات
١١٩ محمد خليل محمد غيطاس	محاسب	القليوبية	فئات
١٢٠ محمد سليمان أحمد سليمان	مهندس	القاهرة	فئات
١٢١ محمد سامى السيد محمد عبادة	رجل أعمال	الإسكندرية	فئات
١٢٢ محمد عمر عبد القادر مصطفى	مهندس ميكانيكى	الشرقية	فئات
١٢٣ محمد طه القمري العطار	محام	الدقهلية	فئات
١٢٤ محمد عبد الحليم عبد الجواد تيموس	طبيب	الجيزة	عمال
١٢٥ محمد عبدالكريم عثمان همام	طبيب	مرسى مطروح	فئات
١٢٦ محمد عبد الحليم أحمد	محام	سوهاج	فئات
١٢٧ محمد عبداللطيف السيد محمد صبح	مهندس زراعى	الدقهلية	فئات
١٢٨ محمد عبد الهادى عبد الرحمن	مساعد محام	سوهاج	عمال

قائمة المؤسسين

م	المؤسس	المهنة	المحافظة	الصفة
١٢٩	محمد عوض طه السيد	طبيب	الدقهلية	فئات
١٣٠	محمد فريد صنفين حسين	رجل أعمال - مزارع	الجيزة	فئات
١٣١	محمد محمد بيومى	محاسب	القليوبية	عمال
١٣٢	محمد محمد زكى على	ليسانس بار علوم	كفر الشيخ	فئات
١٣٣	محمد محمد على الطليمى	محاسب	مرسى مطروح	فئات
١٣٤	محمد محروس سيسى هرود	قياس	السويس	فئات
١٣٥	محمد منيب إبراهيم جنيدي	محام	الجيزة	فئات
١٣٦	محمد محمد عبدالعزيز جبران	كاتب حسابات	كفر الشيخ	عمال
١٣٧	محمود مجدى محمد فريد المعصاوى	رجل أعمال	الدقهلية	فئات
١٣٨	محمد سليمان حسن	ليسانس اناب	شمال سيناء	فئات
١٣٩	مصطفى محمد أحمد بدر	صحفى	السويس	فئات
١٤٠	مصطفى محمد عبدالحميد أحمد	موظف	الإسكندرية	عمال
١٤١	مصطفى محمد على	إدارى	قنا	عمال
١٤٢	ملاك عبيد جرجس	طبيب	مرسى مطروح	فئات
١٤٣	ممدوح حسن محمد على	مراقب أمن صناعى	سوهاج	عمال
١٤٤	ممدوح كامل على شعبان	مهندس زراعى	القاهرة	فئات
١٤٥	منصور محمد على شهاوى	سائق	كفر الشيخ	عمال
١٤٦	منير محمد مصطفى الفيشاوى	مدير شركة	القاهرة	فئات
١٤٧	ناجى محمد محمود حافظ	إدارى	القاهرة	فئات
١٤٨	ناريمان على أحمد الصانع	محاسبة	الإسكندرية	فئات
١٤٩	نادية محمد الحسينى محمد سالم	مدرس علمية	القاهرة	فئات
١٥٠	نازلى عبدالله محمد محبوب	ربة منزل	القاهرة	فئات
١٥١	ناصر محمد عبده النادى	طبيب	القاهرة	فئات
١٥٢	نجاسد الخطفى شرباش	منزى	مرسى مطروح	فئات
١٥٣	نيفين أحمد سمير سيد	إدارية	القاهرة	عمال
١٥٤	هاني القس صبحى عياد	باحث	المنيا	عمال
١٥٥	هدى رشاد عبدالعزيز بسوقى	طالبة	القاهرة	عمال
١٥٦	هشام عبدالستار مرسى	موظف	القليوبية	عمال
١٥٧	هنداوى خليل محمد خليل	موظف	القاهرة	عمال
١٥٨	وائل عبدالخالق محمد طحيرة	موظف	الشرقية	فئات
١٥٩	وفاء عبدالسلام محمد المصرى	محامية	الجيزة	فئات
١٦٠	يوسف عبدالحميد يوسف متغبل	فلاح	الدقهلية	فلاح

.262
69

Bibliotheca Alexandrina



0566127